مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٣٨٩

الخميس، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد غول	(تركيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أوغندا	السيد موسيفيني
	البرازيل	السيد أموريم
	البوسنة والهرسك	السيد سيلادزيتش
	الصين	السيد ون جيا باو
	غابون	السيد بونغو أونديمبا
	فرنسا	السيد كوشنير
	لبنان	السيد سليمان
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيغ
	المكسيك	السيدة اسبينوسا كانتيانو
	النمسا	السيد فيشر
	نيجيريا	السيد جوناثان
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كلينتون
	اليابان	السيد كان

جدول الأعمال

صون السلم والأمن الدوليين

كفالة أداء مجلس الأمن لدور فعال في صون السلم والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة (S/2010/461)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

صون والسلم والأمن الدوليين

كفالة أداء مجلس الأمن لدور فعال في صون السلم والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة (S/2010/461)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا برؤساء الدول والحكومات، والأمين العام، والوزراء وغيرهم من الممثلين المرموقين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم لتأكيد على أهمية هذا الموضوع المقرر تناوله.

يبدأ اجتماع قمة مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/461، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

قبل أن أعطي الكلمة للأمين العام، أود أن أقول بضع كلمات عن الهدف الأساسي لهذه الجلسة المهمة. أولا وقبل كل شيء، قلما ينعقد مجلس الأمن على هذا المستوى الرفيع، لهذا أود أن أعرب عن امتناني لكم جميعا على قبول دعوتي وحضور هذه الجلسة. أعتقد بحق أن تجمعنا اليوم يمثل فرصة لتبادل الآراء بشأن البيئة الأمنية المتغيرة وفعالية الأدوات المتاحة لمجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، علينا أن نقر بأن العالم قد تغير تغيرا هائلا منذ تأسيس الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥. لقد حلت الآن تهديدات أمنية إقليمية وعالمية محل التهديد الأساسي الذي أنشئت الأمم المتحدة من أجل منعه – وهو الحرب بين الدول. والواقع، إن مجلس الأمن انشغل في العقود الأخيرة بقضايا بالغة التعقيد، مثل الصراعات داخل الدول والدول المنهارة وانتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وفي إطار هذه البيئة الاستراتيجية الجديدة، لم يعد بالإمكان صون السلم والأمن الدوليين بالوسائل العسكرية وحدها. إن العوامل التاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية والديموغرافية والاقتصادية تؤثر بشكل متزايد في إجراءاتنا وردود أفعالنا. وعلى وجه الخصوص، فإن معالجة الصلات المعقدة بين مبادئ الديمقراطية والتنمية والأمن أصبحت ضرورة أساسية للسلام المستدام. وذلك يحتم بدوره علينا اتخاذ نهج نحو السلم والأمن ذي طابع شمولي وتعاوني بقدر أكبر.

وينبغي أن يعطي مجلس الأمن، الذين أنيط به بموجب ميثاق الأمم المتحدة المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، القدوة في هذا الشأن. ولذلك السبب تحديدا أردنا عقد هذه القمة، بغية إجراء استعراض واسع النطاق للبيئة الأمنية الدولية، وإظهار التزام متجدد بالتصدي للتحديات الناشئة. والوقت الحالي، بعد مرور عقدين على الحرب الباردة و ١٠ سنوات من القرن الحادي والعشرين، هو أفضل وقت للقيام بذلك العمل.

ولذلك، فإنني واثق بأن اجتماعنا اليوم سيساعدنا في تقييم الأعمال التي اضطلعنا بها حتى الآن، ويقدم توجيها ثابتا لمساعينا في المستقبل ويصوغ رؤية جريئة من أجل السلام والأمن الجماعي. وآمل أن يعطي هذا الاجتماع أيضا قوة إضافية جديدة لمجلس الأمن ويمكنه من المضي قدما في صون السلم والأمن العالميين.

وآمل أن نتمكن، في ختام هذه الجلسة، من أن نبعث ثلاث رسائل رئيسية إلى المجتمع الدولي. تتعلق الأولى بالحاجة إلى اتخاذ نهج شامل نحو السلام والأمن. يجب أن تستخدم الأدوات التنفيذية المتاحة للمجلس – وهي تحديدا الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام – في إطار متسق واستراتيجي.

وينبغي أن تشدد الرسالة الثانية على ضرورة التكيف المستمر لاستجاباتنا وإجراءاتنا في مواجهة الظروف المتغيرة.

وينبغي أن تؤكد الرسالة الثالثة والأخيرة على ضرورة إقامة شراكات جديدة وأقوى بين كل أصحاب المصلحة الرئيسيين – لا سيما مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية – للتصدي للتحديات الأمنية المعاصرة. أود أن أتوقف هنا وأن نبدأ مداولاتنا.

والآن أدعو الأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، إلى الإدلاء ببيانه.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أتقدم إلى حكومة تركيا بالثناء على دعوتها لعقد قمة مجلس الأمن هذه وعلى تركيزها على منع وإنهاء الصراع وبناء السلام.

ما فتئت الصراعات المسلحة منذ انتهاء الحرب الباردة تتناقص. وقد أدى النجاح في صنع السلام وحفظ السلام دورا هاما في هذا التطور. مع ذلك، ما زلنا نعيش في عالم مضطرب زاخر بالتهديدات الجديدة وبؤر التوتر القابلة للتفجر. وغالبا ما يحدث أنه عندما تندلع أعمال العنف يتوجه العالم بأبصاره نحو الأمم المتحدة. فنحن في لب إدارة الأزمات في المواقع الساخنة في كل أرجاء العالم.

لقد قطعنا – نحن في الأمانة العامة وهذا المجلس – شوطا طويلا في التصدي لهذه التحديات المتنوعة. وبعثنا الحيوية في الدبلوماسية الوقائية وارتقينا بقدرة الوساطة لدى الأمم المتحدة. وقد شحذنا همتنا للاستجابة لحالات الاضطراب الوشيك من غينيا إلى قيرغيزستان. ودأبنا على جعل عملياتنا لحفظ السلام أكثر كفاءة وفعالية، بما في ذلك عن طريق عملية الأفق الجديد. وتلك المبادرة، التي تشمل استراتيجية الدعم الميداني الشاملة – مصممة لمساعدتنا على أن نعدل موقفنا بطريقة أفضل تجاه الحالات المعقدة التي تنطوي على تضاريس وعرة وسياقات سياسية متفجرة، وأن نتناول بطريقة أحسن ما للموارد والتكنولوجيا من أثر على هذا العمل.

وما فتئنا نشهد زيادة في عدد الحالات التي نضطلع فيها بصنع السلام وحفظ السلام في آن واحد، كما هو الحال في قبرص. وما فتئنا نوسع مجموعة مبعوثينا ونعمق تعاوننا مع الشركاء الإقليميين ونساعد الدول الأعضاء على بناء قدراتها والارتقاء بها وندعم بعثاتنا الميدانية ومكاتبنا الإقليمية. ولدينا حاليا ٠٠٠ ١٢٢ فرد مدنيين وعسكريين وشرطة منتشرين في ١٥ بعثة لحفظ السلام، بالإضافة إلى ٠٠٠ ٤ فرد في ١٤ بعثة ميدانية سياسية. وهم جميعا يواصلون تنفيذ ولايات واسعة التنوع.

ولقد عززنا بناء السلام لكفالة استدامة تلك الجهود. إن الأموال المخصصة لصناديق بناء السلام توجه بصورة متزايدة نحو أهداف محددة وتتسم بحسن التوقيت. ونعمل على حماية المدنيين في الصراعات المسلحة – سواء كجزء من ولايات حفظ السلام أو في عمليات المساعدة الإنسانية. وما حصل في الشهر الماضي في شرق الكونغو من أعمال الاغتصاب الجماعي الشنيعة يذكرنا بصعوبة هذا التحدي. وقد طلبتُ من ممثلتي الخاصة المعنية بالموضوع، السيدة مارغوت فالستروم، أن تساعدنا في تطوير آليات أقوى للتصدي لهذه الفظائع. كما اتخذنا خطوات لتحسين الأمن

لعدة آلاف من موظفينا الذين يجازفون بحياتهم يوميا من أجل تحسين حياة الآخرين.

هذه التغيرات التزايدية ولكنها هامة تساعد على جعل انخراطنا في العمل في المناطق المضطربة أكثر فعالية. ولكننا يجب أن نفعل أكثر من ذلك. واسمحوا لي أن أركز على أربعة مجالات حرجة أربعة.

أولا، ينبغي لنا أن نتجاوز فكرة التعاقب الواضح لصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. فهذه الأدوات ينبغي استخدامها بطريقة متكاملة وليس في صوامع منعزلة. فالصراعات قلما تتبع مسارا منتظما. ويجب علينا أن نواصل التطور لجعل بنياننا للاستجابة أسرع وأكثر مرونة بما يسمح لنا بتفصيل المساعدة التي نقدمها بحسب الاحتياجات الحقيقية الآنية في الميدان. وفيما يتصل بحفظ السلام سنواصل العمل بشراكة وثيقة مع مجلس الأمن والآخرين للدفع قدما بمبادرة الأفق الجديد.

ثانيا، لا يوجد حل سريع قاطع للمجتمعات المحطمة. فتلك المشكلة تتطلب الصبر والموارد والتزاما طويل الأمد. وإن الشغل الأساسي الشاغل للأمم المتحدة يجب أن يكون مساعدة الناس على تسوية صراعاتهم وليس الاكتفاء بإعطائهم ضمادة لوقف النزيف مؤقتا.

ثالثا، يلزمنا أن نطور أكثر هيكل بناء السلام وأن نعطي لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام السلطات اللازمة وأن ننهض بتلاحم أعظم بين مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة الكثيرة التي تتألف منها صورة بناء السلام.

رابعا، يجب أن نوسع نطاق عملنا المتصل بالوقاية، لا سيما بتحسين قدرتنا على استقراء علامات التحذير والشروع في الإجراء اللازم في وقت مبكر.

العالم يحتاج إلى مجلس الأمن الذي يضطلع بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين بصورة تامة وعادلة وبدون تأخير. ويجب علينا أن نفعل أكثر مما نفعله، وأن نجهز أنفسنا لنفعل أكثر من ذلك حتى نتمكن من الاضطلاع بهذه المهمة الأساسية.

ختاما، اسمحوا لي أن أنوه بأننا اجتمعنا يوم أمس حتى نعيد تكريس أنفسنا للأهداف الإنمائية للألفية. فلنسلم بالصلات الوثيقة بين اجتماع القمة ذاك وهذا الاجتماع، وبين الأهداف الإنمائية للألفية وعمل هذا المجلس. فبناء السلام والنهوض بالتنمية يعضد أحدهما الآخر. وفي جميع هذه الجبهات تتسم قيادة مجلس الأمن بأهمية حاسمة. والوحدة بين أعضائه جوهرية. وإنني أتعهد بتقديم دعمي التام مع مضينا قدما سوية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أدعو رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية، دولة السيد وين جياباو، إلى الإدلاء ببيانه.

السيد وين جياباو (الصين) (تكلم بالصينية): من دواعي سروري البالغ أن أحضر هذا الاجتماع لمجلس الأمن. وأود أن أشكركم، السيد الرئيس، على مبادرتكم، وأن أشكر الوفد التركي على جهوده في الإعداد لهذا الاجتماع.

نعيش في عصر ظل الاتجاه فيه صوب عالم متعدد الأقطاب والعولمة الاقتصادية يكتسب الزخم. وتتوالى التغيرات الجديدة على الساحة الاقتصادية والدولية العالمية. وتتسم الحالة الأمنية الدولية عموما بالاستقرار، ولكن العوامل المزعزعة للاستقرار والتقلبات أخذت تتصاعد بسبب وطأة الأزمة المالية العالمية. أما المسائل الأمنية التقليدية، مثل الصراعات المحلية وسباقات التسلح والنزاعات الإقليمية، فإنها تظل بدون حلول، بل إنها تتدهور بين وقت وآخر. كما أن الإرهاب والجريمة عبر الوطنية وأمن شبكة الإنترنت وانتشار

أسلحة الدمار الشامل وغير ذلك من المسائل الأمنية غير التقليدية ما فتئت تظهر على الساحة بتواتر أكبر.

ونحن إذ نواجه هذه التهديدات والتحديات الأمنية المعقدة والمتنوعة يجب علينا أن نكثف تعاوننا المتعدد الأطراف وأن نتخذ إجراءات جماعية أقوى في مواجهتنا لها. وذلك هو التوافق في الآراء السائد بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

الصين تؤمن بأن على مجلس الأمن، كونه لب آلية الأمن الجماعي، أن يحسّن سلطته وأن يتحمل مسؤوليات أكبر وأن يبذل جهودا أعظم وأن يضطلع بدور أكبر في صون السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك السياق أود أن أطرح الاقتراحات الأربعة التالية المتصلة بعمل المجلس في هذه الظروف الجديدة.

أولا، يجب أن نرفع عاليا راية السلم وأن ننهض بالتسوية السلمية للمنازعات. وذلك مبدأ أساسي يجب على مجلس الأمن أن يتّبعه دائما. وفي هذا العالم المعولم الذي تتشابك فيه مصالح ومصائر كل البلدان يصبح السلام هو ما نرغب فيه جميعا وتصبح الحرب ما نكرهه جميعا. ويبين التاريخ مرة تلو الأخرى أن الحوار والتفاوض وغيرهما من الوسائل الدبلوماسية تشكل الطريقة الوحيدة الفعالة لتسوية المنازعات وتحقيق السلام الدائم. وتمشيا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي لمجلس الأمن أن يعزز مساعيه الحميدة ودور الوساطة التي يضطلع بها وأن يبذل جهودا حثيثة لإقناع الأطراف المعنية بنزع فتيل التوترات والتوفيق بين خلافاتها سلميا والحيلولة دون اندلاع الصراعات أو تفاقمها.

ثانيا، يجب على المجلس أن يحسّن أساليب عمله ويعزز قدراته في حل المشاكل. ويشكل حفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة واحدا من الموارد الرئيسية الموضوعة تحت تصرف المجلس لمعالجة الصراعات. ولقد أخذ نطاق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومهامها في التوسع خلال السنوات الأخيرة، وأصبحت ولاياتها وأعمالها أكثر تنوعا. ومن المهم تقدير الخبرة المكتسبة وتحسين كفاءة عمليات حفظ السلام وفعاليتها. ويجب على مجلس الأمن أن يتقيد بمبادئ همرشولد المتمثلة في الحياد، ونيل موافقة الأطراف، وعدم استعمال القوة إلاّ دفاعا عن النفس. وينبغي له أن يجري مشاورات وثيقة مع الأطراف المعنية، ويعزز التعاون مع المنظمات الإقليمية، ويضع ترتيبات عامة لاستراتيجيتي الدخول والخروج، وينسق الجهود العسكرية والسياسية، ويأذن بنشر بعثات حفظ السلام في الوقت المناسب بناء على تحليل مستفيض لجميع العوامل. ولمجلس الأمن أن يقرر فرض جزاءات في إطار ميثاق الأمم المتحدة، لكن عليه أن يمارس الحذر لدى القيام بذلك. إن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، وفي أغلب الأحيان فرض الجزاءات وممارسة الضغط لا يساعدان على تحسين الحالة بتاتا. والنهج الصحيح الوحيد هو اتباع استراتيجية متكاملة تعطي الأولوية العليا للدبلوماسية.

ثالثا، يجب أن نعزز التنسيق ونزيل الأسباب الجذرية للتراعات والصراعات. فالتراعات والصراعات تترافق في أغلب الأحيان مع الفقر والتخلف. وينبغي لمجلس الأمن أن يعزز التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة توخيا للتعاون، وأن يساعد البلدان الفقيرة المبتلاة بالصراعات على تسريع إعادة الإعمار عقب الحرب، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين معيشة الناس. ويمكن لهذا أن يساعد على إزالة منشأ الصراعات والقضاء عليها في مهدها، مما يرسي الأساس للسلام والأمن الدائمين. هذا هو الاتجاه الذي ينبغي أن تسلكه جهود المجلس.

رابعا، تسليط الضوء على الأولويات وحل مسائل البؤر الساخنة في أفريقيا. فمعظم المسائل المدرجة في جدول

أعمال مجلس الأمن تتعلق بأفريقيا، ومعظم بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام منتشرة في أفريقيا. وبغية تحقيق السلام والاستقرار العالميين، يجب التصدي لمسائل البؤر الساخنة في أفريقيا، ويجب تحقيق الأمن والاستقرار فيها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون أكثر انتباها لاحتياجات أفريقيا، وأن يلبي شواغل البلدان الأفريقية ويحترم إرادتها وخياراتها. وينبغي لمجلس الأمن أن يعزز التنسيق والتعاون مع الإتحاد الأفريقي، ويتخذ تدابير أكثر نشاطا للمساعدة في حل مسائل البؤر الساخنة في أفريقيا، ويعمل مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لتوجيه المزيد من المساعدات إلى البلدان الأفريقية.

إن الشعب الصيني يحب السلام، والصين عضو يشعر بالمسؤولية في المجتمع الدولي. وقبل ٢٥٠٠ عام، قال المفكر الصيني كونفوشيوس إن ''السلام قيّم للغاية''. ونحن كأمة ابتليت مرارا بآفة الحرب، نقدّر تقديرا تاما قيمة السلام، وأيضا الحكمة القائلة ''عامل الناس بما تحب أن يعاملوك به''. إننا نتبع سياسة خارجية مستقلة قوامها السلام، ونلزم أنفسنا بإقامة علاقات ودية وتعاونية مع جميع بلدان العالم.

ونحن ندعم المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وندعو إلى مفهوم أمني جديد يرتكز على الثقة المتبادلة، والمنفعة المتبادلة، والمساواة والتعاون، والسعي إلى بناء عالم يتصف بالانسجام قوامه السلام الدائم والإزهار المشترك.

والصين بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن، تدعو بحزم إلى التسوية السلمية للنزاعات وتعمل من أجلها، وهي تؤدي دورا هاما وبنّاء في مختلف المسائل الإقليمية الرئيسية ذات البؤر الساخنة، بما في ذلك المسألة النووية الكورية والمسألة النووية الإيرانية، والشرق الأوسط والسودان.

إن للصين جزءا نشطا من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. والصين أكبر مساهم بأفراد لحفظ السلام بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. فلقد أرسلنا إلى ٢٥ بعثة ما مجموعه أكثر من ١٤ ٠٠٠ فرد لحفظ السلام. وأرسلنا أيضا سفنا للحراسة كجزء من الجهد الدولي لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال.

وتنخرط الصين انخراطا كاملا في الشؤون المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح في جهد لتعزيز النظام الدولي لمنع الإنتشار النووي. وتقوم الصين أيضا بعمل كثير بنّاء في الجهد العالمي لمكافحة الإرهاب. وتلتزم الصين التزاما تاما بمسار التنمية السلمية. ونحن نتبع سياسة وطنية للدفاع هي دفاعية بطبيعتها. ولن نسعى أبدا إلى الهيمنة أو إلى أن تكون لدينا نوايا توسعية. وسوف نسهم في تحقيق التنمية والسلام على الصعيدين الإقليمي والدولي من خلال تنميتنا نحن أنفسنا.

وسنعمل بدأب على الوفاء بالتزاماتنا الدولية وتحمل المسؤوليات على النحو الواجب. وسوف نواصل دعم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ونشارك أكثر في جهود مجلس الأمن لصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وسوف نعمل مع الدول الأعضاء الأخرى لتمكين المجلس من تأدية دور أكبر في صون السلم والأمن الدوليين.

ومن خلال تجربتنا عبر السنين، أدركنا أنه رغم أن السلم والأمن قد يبدوان حلما بعيدا، سوف نقترب أكثر من تحقيق هدف الأمن المشترك والسلام الدائم لجميع بني البشر لو تقيدنا كلنا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأبقينا في بالنا تصميمنا الرسمي على تضافر الجهود لتحقيق تلك الأهداف وتعزيز إيماننا وتعاوننا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس جمهورية أوغندا، فخامة السيد يوري كاغوتا موسيفيني.

الرئيس موسوفيني (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس عبد الله غل على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن عن كفالة الدور الفعال لمجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين.

لقد تأسست الأمم المتحدة بوصفها منظمة تعمل لمنع الصراعات بين الدول، وتجنّب الحروب في المستقبل، وتعزيز التعاون في ما بين أعضائها. وبغية كفالة العمل الفوري والفعال من جانب الأمم المتحدة، أناط أعضاؤها لمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وكان التشديد على العمل السريع والقوي. وذلك التشديد يجعل من موضوع هذه الجلسة موضوعا هاما وثيق الصلة.

لكن بالنسبة إلى أفريقيا، أريد أن أبيّن نقطتين. الأولى أنه حيثما عملت الأمم المتحدة بمفردها، وقعت في أخطاء من قبيل الكونغو في الستينات ورواندا في التسعينات. والثانية، أن جميع المشاكل الكبرى التي حُلّت في أفريقيا كانت بقيادة إقليمية، مع دور داعم من الأمم المتحدة وهيئات أخرى من خارج أفريقيا.

النقطة الأولى واضحة بما فيه الكفاية. فهي لا تحتاج إلى توضيح. وتكفي الإشارة إلى مقتل باتريس لومبا وهو في قبضة الأمم المتحدة، وما خلّفه ذلك من نتائج مأساوية على الكونغو. وبالنسبة إلى النقطة الثانية، ينبغي أن يكون واضحا للجميع أن جميع المشاكل الأفريقية الكبرى التي جرى حلها كانت بقيادة إقليمية: استقلال موزامبيق، واستقلال زيمبابوي وحتى حكم الأغلبية في جنوب أفريقيا، وانهزام عيدي أمين، وانهزام موبوتو، ومعالجة مشكلة السودان، ووقف الإبادة الجماعية في رواندا، وحل مشكلة بوروندي، ومواجهة مشكلة الصومال، ومشكلة ليبريا، ومشكلة سيراليون وإلى ما ذلك. وحيثما تعمل الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية أو القوى الداخلية في أي بلد، تكون النتائج أفضل، وأكثر ديمومة.

ولا يزال هناك العديد من النزاعات المستفحلة حول العالم، فضلا عن التهديدات الجديدة مثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والاتجار بالمخدرات والإرهاب والقرصنة، مما يجب التعامل معه بشكل أكثر حزما. ويجب أن يسعى مجلس الأمن لإيجاد وسائل جديدة لمواجهة تلك التحديات بإتباع نهج أكثر تنسيقا وشمولا على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وينبغي أن نتجنب الحالات التي تكون فيها الأمم المتحدة غير قادرة على التصرف، أو تظهِر عدم المبالاة في التعامل مع النزاعات أو التهديدات، لأن ذلك من شأنه أن يقوض الثقة بالأمم المتحدة.

ومن الضروري أيضا أن يقوم مجلس الأمن باستمرار بتقييم تشخيصه لحالات النزاع، والتفكير في ما إذا كانت الحلول الموصوفة ملائمة. وهناك حالات لبلدان قضت فيها عمليات الأمم لحفظ السلام سنوات طويلة ثم انتهت، لكنها عادت مرة أخرى لتواجه المخاوف نفسها. وهذا يدل على أن النُهُج المستخدمة في تلك البلدان لم تعالج المشاكل في صميمها.

نحن نرحب بالجهود الجارية لتحسين فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالتأكد من أن المهام التي تنص عليها الولاية تلائم الحالة القائمة في الميدان. بيد أنه لا تزال هناك حاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لدعم البلدان الضعيفة، الخارجة من الصراع من خلال بناء قدرات مؤسساتها الوطنية حتى تتمكن من التصدي بفعالية للتحديات الأمنية وغيرها من التحديات.

وعلى مجلس الأمن أن يكون معنيا أيضا بمسائل الأمن البشري، بما في ذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي تهم الكثير من البلدان النامية. وفي هذا الصدد، يجب

إعطاء الأولوية لتعزيز دعم الملكية الوطنية وتنمية القدرات على أساس الأولويات التي تحددها السلطات الوطنية. فالفعاليات الوطنية وحدها هي التي تستطيع التصدي لاحتياجات مجتمعها بطريقة تعزز استدامة السلم والأمن والرفاه.

ونحن نرحب بتعزيز شراكة مجلس الأمن الاستراتيجية مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، التي تضطلع أيضا بدور مهم في صون السلم والأمن. وينبغي على الأمم المتحدة أن تعزز إلى أعلى مستوى ممكن إسهامات تلك المنظمات، التي تحظى بميزات القرب والقدرة على التحرك والاستجابة السريعة. وقد شهد الماضي القريب زيادة في عدد المهام التي اضطلعت بها تلك المنظمات في حفظ السلام.

لقد أظهر الاتحاد الأفريقي التزامه نحو منع النزاعات، وفي الوساطة فيها وتسويتها في أفريقيا، وتجلى ذلك في استجابته لحالات النزاع في القارة. وقد ظهرت الملكية الأفريقية من خلال الإسهام بالقيادة السياسية، وتوفير القوات، وفي الجانب اللوجستي، والتمويل، بحسب قدرات دولها الأعضاء.

بيد أن التحدي الأكبر الذي يحد من فعالية عمليات الاتحاد الأفريقي في حفظ السلام، مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، يتمثل في انعدام الموارد المالية الكافية. وهذا واحد من المجالات التي تحتاج بشكل عاجل إلى دعم أكبر من جانب الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين.

ومن الحتمي التصدي للشواغل التي طال أمدها حيال ضرورة إصلاح مجلس الأمن من أجل زيادة فعاليته. فالمجلس بحاجة إلى المزيد من المصداقية والشرعية والتمثيل. فليس من الإنصاف ألا يكون للقارة الأفريقية بأكملها – وهي تتألف من ٥٣ دولة ويزيد عدد سكانها عن بليون نسمة – أي تمثيل دائم في المجلس. ووجودي هنا إنما هو بصفة موسمية. ويجب على المجلس أن يبذل قصارى جهده ليكون أكثر إنصافا وشفافية في نهجه وقراراته حتى يبدد التصورات بأن المصالح تتغلب على العدالة في بعض المسائل التي ينظر فيها المجلس.

علاوة على ذلك، يجب أن ينخرط المجلس أكثر في الحوار مع تلك البلدان المدرجة في جدول أعماله، أو التي ينظر في أحوالها، وذلك حتى يتيح الفرصة لتلك البلدان لتعبر عن آرائها ومخاوفها.

وبما أن مجلس الأمن يتصرف بالنيابة عن الدول الأعضاء في صون السلم والأمن الدوليين، فمن الضروري أن يرتقي إلى مستوى التوقعات بالتصرف السريع والفعال في التصدي للمخاطر الراهنة والمستجدة التي تتهدد السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): الآن أدعو الرئيس الاتحادي لجمهورية النمسا، فخامة السيد هايتز فيشر، إلى الإدلاء ببيانه.

السيد فيشر (تكلم بالإنكليزية): جاء تأسيس الأمم المتحدة بعد أكبر كارثة شهدها القرن العشرين – حرب أزهقت أرواح ٥٠ مليون شخص جميعا – لكي تنقذ الأجيال المتلاحقة من شبح الحروب. وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين. وخلال الأعوام الـ ٦٥ الماضية، أسهم المجلس إسهاما كبيرا في تحقيق ذلك الهدف النبيل. والمسألة بالنسبة لمن تأثروا بالنزاعات المسلحة هي في الغالب مسألة حياة أو موت، وأمن وتنمية، واحترام لحكم القانون وحقوق الإنسان. ولم تنج قارة من القارات من ذلك.

وبينما كان على المجلس، خلال سنيه الأولى، أن يتعامل بالدرجة الأولى مع النزاعات بين الدول، فإن طبيعة

النزاعات تغيرت إلى حد كبير في الآونة الأخيرة. فالنزاعات داخل الدولة الواحدة، التي تشارك فيها كيانات من غير الدول، بالإضافة إلى التهديدات العابرة للحدود، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات ونشر أسلحة الدمار الشامل، وما إلى ذلك، أثارت تحديات من نوع جديد للأمم المتحدة ولمجلس الأمن.

وتطور حفظ السلام، الذي لم يكن على حد علمي متوخى في ميثاق الأمم المتحدة، ليصبح أداة ناجحة جدا في إدارة الأزمات. وخلال العقود المنصرمة، تغيرت طبيعة حفظ السلام. فبعد أن كان حفظة السلام يضطلعون بمراقبة وقف إطلاق النار والفصل بين القوات، يجدون اليوم أنفسهم في خضم الصراعات، ويواجهون مهاما وتحديات معقدة.

واعترافا بأهمية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بدأت النمسا، فور انضمامها إلى الأمم المتحدة، تسهم بالقوات والشرطة والخبراء للمنظمة. وقد بلغ عدد النمساويين الذين خدموا في حفظ السلام ٩٠ ٠٠٠ منذ عام ١٩٦٠، ما يؤكد التزامنا الذي لا يتزعزع بحفظ السلم والأمن الدوليين.

إن رغبتنا في الاضطلاع بالمسؤولية العالمية تتجلى أكثر في مشاركتنا للمرة الثالثة بوصفنا عضوا في مجلس الأمن. وإزاء التحديات الراهنة، نحن نصنف حماية المدنيين من الأولويات الرئيسية خلال النزاعات المسلحة. إن توفير الحماية الفعالة للسكان المدنيين شرط مسبق لاستدامة السلام، وما دامت بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تشارك في ذلك، فإن المسألة تتعلق أيضا بمصداقية المجلس.

ويوفر القرار ١٨٩٤ (٢٠٠٩) أساسا قويا لتعزيز حماية الأشخاص الأكثر ضعفا. إن تهيئة بيئة حماية مؤاتية لا ينحصر في مجرد الحماية من العنف المادي، إذ يجب تكميلها بأنشطة في مجالات حكم القانون، وحقوق الإنسان، ونزع السلاح، وتسريح القوات، وإعادة الإدماج، وتمكين المجتمعات المحلية. إن التنفيذ السريع للقرار ١٨٩٤ (٢٠٠٩) سيشكل بالتالي إسهاما مهما في فعالية المجلس في هذا المجال الجوهري.

وثمة موضوع على نفس القدر من الأهمية، ألا وهو دور المرأة في السلام والأمن. ولا بد لنا من أن نغتنم الفرصة النادرة للذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في شهر تشرين الأول/أكتوبر القادم لتجديد التزامنا والعمل على زيادة مشاركة المرأة وتمثيلهم وانخراطهم بشكل كامل في الدبلوماسية الوقائية والوساطة، وحفظ السلام وبناء السلام. وفي هذا السياق، أود أن أشيد بالأمين العام بان كي - مون على قيادته القوية وأشجعه على الاستمرار في إعلاء شأن قضية المرأة.

إن هذه الجهود لا بد من أن تقترن بزيادة حماية النساء والفتيات، خاصة من العنف الجنسي. لقد أكد مجلس الأمن مرارا دوره في مكافحة إفلات مرتكبي هذه الانتهاكات من العقاب. وأود أن أشكر أوغندا أيضا على التزامها بمواصلة النهوض بتنفيذ هذا القرار التاريخي خلال رئاستها للمجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

إن النظر بصورة منتظمة في مواضيع مثل حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، والأطفال والصراعات المسلحة، أو المرأة والسلام والأمن يظهر قدرة المجلس على الاستجابة بفعالية لتحديات اليوم. فلا بد أن يقترن حفظ السلام ببناء السلام.

وأخيرا، أود أن أشدد على أن منع نشوب الصراعات هو أنجع وأكفأ طريقة لإدارتها. لذلك نثني كثيرا على جهود الأمين العام لتعزيز قدرة الأمم المتحدة من حيث الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات ومواصلة مساعيه الحميدة في أعمال الوساطة. وبوصفنا عضوا في الاتحاد

الأوروبي، نؤمن إيمانا قويا بالشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في هذا الصدد.

في الختام، أود أن أهنئكم على تنظيم اجتماع القمة هذا وإعداد بيان رئاسي ينال تأييدنا الكامل. وأود أن أنهي كلمتي بأن أكرر أن المجلس سوف يمارس دوره بأنجع الطرق وأكثرها مصداقية عندما يكون المبدأ الذي يهتدي به هو سيادة القانون – فالقواعد الواضحة والتي يمكن التنبؤ بها تنطبق على الجميع بنفس القدر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، فخامة السيد غودلك إيبيلي جونثان إلى أخذ الكلمة.

السيد جونثان (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشيد بوفدكم يا سيادة الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة للقيام باستعراض استراتيجي لتطور البيئة الأمنية الدولية. خلال هذا الاستعراض، من الجوهري أن نتفق على تشاطر الرؤية وأن نوفر أعلى توجيه سياسي لمجلس الأمن لصون السلم والأمن الدوليين بصورة أنجع.

إن المشهد الأمني المتطور يتسم بمخاطر متعددة لا تحترم حدودا ولا جنسيات. وهذه المخاطر تتضمن انتشار أسلحة الدمار الشامل، والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها على نحو غير مشروع؛ والاتجار بالمخدرات والبشر، فضلا عن استخدام العنف الجنسي كسلاح في الحرب.

إن عالمنا أيضا يتسم بالإجحاف الصارخ، والحرمان والتهميش والاستبعاد. وهذه المشاكل تفاقمها المسائل المنهجية مثل التخلف، والضغط على الموارد الطبيعية، والصعوبات المتعلقة بالتماسك الاجتماعي والحوكمة. فالطبيعة الفيروسية لتداعيات الصراعات تزيد من متطلبات نموذج الأمن الدولي.

إن هذه التحديات المعقدة تتطلب الرؤية والإبداع والالتزام والقيادة من لدن الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وينبغي للمجلس أن ينظر في إعادة تنظيم نفسه لمعالجة البيئة الدولية المتغيرة. ومن الجدير بالذكر أن الاستعراض الأخير للجنة بناء السلام ومناقشة مبادرة الأفق الجديد في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام – لجنة الـ ٣٤ – يزيد من أهمية التعاون فيما بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة لضمان تقديم الخدمة بفعالية في الميدان. لذلك ينبغي للمجلس أن يعزز تعاونه مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن يبني أيضا شراكات مع أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لإيجاد حل للتحديات المتعلقة المتداخلة بالسلام والأمن والتنمية. وينبغي للمجلس أن يكون أكثر استعدادا للتصدي للتحديات التي تكون على نطاق أصغر كما يفعل مع المسائل الكبيرة مثل الإرهاب العالمي.

إن الهيكل الأمني الحالي ليس أفضل نموذج للتصدي للتحديات الأمنية المتعددة في عالمنا اليوم. وإن الزيادة في التكلفة البشرية والمادية والمالية لحفظ السلام زيادة غير مستدامة. ولا يمكن تجاهل المطالب المتنافسة جراء تزايد الفقر وانتشار الأمراض. وهذه العوامل تجعل الحاجة ماسة إلى وضع إطار استراتيجي متماسك لدمج ضرورات الأمن والتنمية. لقد شهدنا في سيراليون وليبريا كيف يمكن لوكالات الأمم المتحدة أن تعمل مع الأطراف الفاعلة السياسية من أجل تعزيز الاستقرار من خلال تهيئة الفرص وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون.

لقد تعلمت نيجيريا الكثير من الدروس عن النموذج الأمني المتطور وعن أسباب ونتائج الصراعات العنيفة. وفي غرب أفريقيا في العقدين الماضيين وفي أفريقيا بأسرها، شهدنا قيمة النُهج الوقائية لإدارة الصراعات – وهو مفهوم احتضنه هذا المجلس خلال فترة رئاسة نيجيريا في تموز/يوليه.

ويشجعنا اعتراف المجلس بالحاجة إلى استخدام الطائفة الكاملة من أدوات الدبلوماسية الوقائية بصورة مثلى.

إننا ببلورة فهمنا لإدارة الصراعات، إنما نعطي أنفسنا فرصة للتأمل بصورة جادة في الأدوات التي نحتاجها للرد بصورة ملائمة على المهمة التي أمامنا. ونشهد بالفعل بواكير أمل من التغيير حيث أصبحت نماذج إدارة الصراعات تتكيف لدمج مناظير الوقاية في مخططها.

ومن خلال استخدام الأساليب الوقائية، تسهم الأطراف الفاعلة، مثل إدارة الشؤون السياسية ووحدة دعم الوساطة لديها، بدرجة كبيرة في بناء الثقة فيما بين المجتمعات المحلية. والأمين العام بدعم من مجلس الأمن يقف على المسار السليم لإنشاء مكتب الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى. ونأمل أن يعمل المكتب على تكرار مكاسب بناء السلام التي شهدناه في غرب أفريقيا من خلال عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. لكن استمرار عدم الاستقرار في أماكن مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والشرق الأوسط تحذيرات صارخة من مغبة التقاعس.

وعلينا أن نسلم اليوم بأن المجلس لن يحقق نجاحا يذكر في تحرير الشعوب من ويلات الحرب بدون إسهام الأطراف الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. فبعملها معا يمكن أن تدعم جهود الأمم المتحدة بدرجة كبيرة نحو ضمان الاستقرار، كما شهدنا في إسهامات الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونيجيريا مستعدة لأن تكون قوة دافعة لتعزيز هذه الجهود، ويمكنها أن تقوم بذلك.

ولا بد لنا من تعزيز جهودنا المرتكزة على أساس ما تم إنجازه بالفعل. وفي الآونة الأخيرة، قام العديد من أعضاء المجلس بتحريك هذه العملية. فقد بدأت المملكة المتحدة وفرنسا بالاستعراض الجاري لحفظ السلام؛ وضغطت نيجيريا من اجل التركيز على الدبلوماسية الوقائية؛ وبدأت الولايات المتحدة واليابان وتركيا بالتركيز على حفظ السلام والمساهمة بقوات. ونشجع المجلس على العمل على إنشاء آلية لرصد التقدم المحرز في الأهداف المحددة في جلسات القمة كهذه الجلسة.

الضعفاء والمهمشون والمضطهدون يدعون الأمم المتحدة إلى تولي القيادة لوضع حد للآلام الناجمة عن الصراعات. واستجابة لهذا النداء المجلجل، يجب علينا أن نتيح للأمم المتحدة أن تكون

> ”الدار المشتركة التي لا غنى عنها للأسرة البشرية كلها، والتي سنسعى من خلالها إلى تحقيق آمالنا جميعا في السلام والتعاون والتنمية“ (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢، الفقرة ٣٢).

ولذلك، أحث زملائي القادة على أن يتحلوا بالجرأة والابتكار وبالروح العملية وبقوة العزيمة. لنكن دقيقين في وضع أهدافنا؛ ولنكن عمليين في تحديد مرامينا. وفي المقام الأول، يجب علينا ترجمة كلماتنا السامية إلى إجراءات ملموسة بدون أي عوائق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد حارث سيلادجيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك.

الرئيس سيلادجيتش (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، الرئيس غول، ووفد جمهورية تركيا على عقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى بهدف إجراء استعراض استراتيجي لدور مجلس الأمن المتنامي في صون السلم والأمن الدوليين. كما أود أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي – مون، على عرضه الممتاز. وآمل بإخلاص أن تكون نتيجة جلستنا اليوم أداة مفيدة للمداولات التي سيعقدها مجلس الأمن مستقبلا.

إن الدور الرئيسي لمجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة هو صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن ترقى إلى مستوى التوقعات ونوجه اليوم رسالة تحظى بالإجماع، مفادها أننا نتعهد بتطوير الوسائل اللازمة للاضطلاع بهذه المسؤولية.

وفي ضوء تجربة البوسنة والهرسك، لن أبالغ مهما حاولت في التشديد على الأهمية الحاسمة لتطبيق الدروس المستفادة من الماضي على نحو ملائم. لقد أخطأ مجلس الأمن في الماضي، والبوسنة والهرسك هي أوضح مثال على ذلك في التاريخ الحديث. فبفرض حظر أسلحة على البوسنة والهرسك والإبقاء عليه، عزز مجلس الأمن الامتياز العسكري الكاسح لنظام ميلوزيفيتش الذي كان ينوي توسيع أراضي بلده على حساب الدول المجاورة من خلال الإبادة الجماعية والتطهير العرقي بصرف النظر عن التكلفة البشرية.

ونتيجة لذلك، ووفقا لبيانات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فقد قتل ٢٠٠ ٠٠٠ شخص، من بينهم ١٢ ٠٠٠ طفل، واغتصبت حوالي ٥٠ ٠٠٠ امرأة وأجبر ٢,٢ مليون نسمة على الفرار من ديارهم. وأود أن أذكر المجلس أيضا بأن ١ ٣٥٠ ٠٠٠ من مواطني البوسنة والهرسك ما زالوا يعيشون خارج البلد نتيجة لذلك.

وبرر بعض الأعضاء الأقوياء في هذا المجلس ذلك المنحى، حينذاك، بالقول إن رفع الحظر سيصب الزيت على النار. وكانت نتيجة ذلك أن النيران أخمدت أساسا بدماء الأبرياء.

وبعد ذلك، بلغت الأهوال ذروتها بأعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبت في سريبرينيتشا في تموز/يوليه ١٩٩٥. وفي الواقع، فقد أقر تقرير الأمين العام عن سريبرينيتشا في عام ١٩٩٩ بصورة لا لبس فيها إنه:

”عن طريق الخطأ وسوء التقدير والعجز عن إدراك حجم الشر الذي واجهنا، تقاعسنا عن تقديم نصيبنا من العون لإنقاذ أهالي سريبرينيتشا من حملة القتل الجماعي الصربية... إن سريبرينيتشا جسدت حقيقة لم تفهمهما الأمم المتحدة والعالم بشكل عام إلا بعد فوات الأوان: وهي أن البوسنة كانت قضية أخلاقية أكثر من كونها نزاعا عسكريا. وستظل مأساة سريبرينيتشا هاجسا يقض مضجع تاريخنا إلى الأبد“ (A/54/549، الفقرة ٥٠٣).

إننا لا يمكننا إحياء الموتى، ولكن يمكننا توفير الكرامة وإقامة العدل للناجين. وما نقوله اليوم لا يستهدف الماضي، ولكن المستقبل. إننا مدينون ليس للضحايا والناجين فحسب، ولكن أيضا لإنسانيتنا المشتركة. والرسالة التي سيبعث بها مجلس الأمن إلى المرتكبين المحتملين لجرائم باسم الأيديولوجيات المحرّفة يجب أن تكون واضحة تماما: ”إن جرائمكم لن تؤتي ثمارها“.

إن الأخطاء التي ارتكبت في البوسنة والهرسك لم تصحح تقريبا. بل على العكس، فإن الدعوات الصريحة إلى انفصال جزء من البوسنة والهرسك تزعزع الآن السلام والأمن اللذين أرساهما اتفاق دايتون والتقدم المحرز في مجالات كثيرة. وقد سبق هذا الخطاب المزعزع للاستقرار اختبار صبر المجتمع الدولي على مدار الخمسة عشر عاما الماضية. وكانت الاستجابات غير الكافية في التصدي للعرقلة المستمرة لمؤسسات الدولة وعودة اللاجئين والتغاضي عن الخطاب الاستفزازي لفترة طويلة أمورا كافية لجعل الجناة يعتقدون أن الوقت قد حان لتحويل الأراضي التي ارتكبوا فيها الفظائع والتطهير العرقي والإبادة الجماعية إلى معاقل لهم. وذلك ليس مجرد تهديد للسلام والأمن والاستقرار الذي استثمر فيه المجتمع الدولي الكثير جدا، ولكنه أيضا اختبار لعزم المجتمع الدولي على منع التصعيد وفتح جروح جديدة في بلدي.

وسنكرر الخطأ إذا ما اعتبرنا الدعوات الصريحة إلى تغيير الحدود الدولية مجرد خطاب دعائي مرتبط بالحملة الانتخابية. وقدرتنا على المنع تواجه الاختبار مرة أخرى. وكما قال الرئيس جون كيندي عن حق، ”إن الغلطة لا تصبح خطأ حتى يرفض المرء تصحيحها“.

وأود أن أتكلم بإيجاز عن عمليات بناء السلام بعد انتهاء الصراع. فعلى الرغم من أن، جميع الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية ذات الصلة ينبغي أن تشارك في العملية، نعتبر أن الإرادة السياسية للبلد المضيف والقيادة الوطنية شرطين لا بد منهما لنجاح عمليات بناء السلام. وعملية بناء السلام هي أساسا المسؤولية الوطنية للبلدان في مرحلة ما بعد الصراع.

وتعزيز الحوار بين أطراف صراع ما، وخاصة بين صناع القرار والمجتمع المدني، في غاية الأهمية لبناء قدرات المؤسسات الوطنية والثقة فيها ولعملية المصالحة. ومساءلة جميع الذين ارتكبوا الجرائم وتقديمهم إلى العدالة في غاية الأهمية لعملية المصالحة.

وثمة تذكرة أخرى غير محببة هنا: إن راتكو ملاديتش، كبير مرتكبي الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا ما زال مطلق السراح. وهذا أمر لا يبشر بالخير فيما يتعلق بمصداقيتنا.

إن عمليات بناء السلام ينبغي أن تستند إلى نهج متكامل يشمل إنشاء الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان وبناء المؤسسات وإصلاح القطاع الأمني والتعمير الاقتصادي والتنمية وإعادة الإدماج الكاملة للاجئين والمشردين داخليا. وفضلا عن ذلك، ينبغي تعزيز دور المرأة ومشاركتها في جهود بناء السلام في مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع.

وفي عالمنا الذي يزداد ترابطا، لا يمكن الفصل بين مسائل السلام والأمن. وثمة تهديدات وتحديات جديدة تظهر على أساس يومي. ولا يمكن لأي بلد عزل نفسه عنها أو التصدي لها بمفرده. ومن ثم، يجب على مجلس الأمن أن يكون مستعدا للتعامل مع التحديات بطريقة متسقة وشاملة وعادلة. ويجب على مجلس الأمن أن يلبي توقعات الملايين من المحتاجين في كل أنحاء العالم ويحقق آمالهم. وهذا أقل ما يتوقعونه منا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن رئيس جمهورية غابون، فخامة السيد علي بونغو أونديمبا، إلى أخذ الكلمة.

الرئيس أونديمبا (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أنوه بكم، سيدي، ومن خلالكم ببلدكم تركيا، على مبادرتكم بعقد اجتماع القمة هذا، وبذلك أتحتم لنا الفرصة اليوم لتقييم دور مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين.

ومع التطورات الجارية على الصعيد الدولي، برزت تهديدات جديدة للسلم والأمن في عالمنا. وتشمل تلك التهديدات، في جملة أمور أخرى، تغير المناخ، وانتشار الأسلحة، والإرهاب الدولي، والقرصنة، والاتجار بالمخدرات وما يرتبط بها من جريمة منظمة عبر الحدود الوطنية. والطابع المعقد لهذه التهديدات الجديدة وما يتجلى الآن واضحا من ترابط متبادل بين مسائل الأمن ومسائل التنمية يجعل دور مجلس الأمن أكثر صعوبة بشكل متزايد، ويجعل ولايات بعثات السلام التابعة له أقل فعالية بشكل مطرد. ولمواجهة هذه التحديات الجديدة، يتعين على مجلس الأمن أن يعيد النظر في أساليب عمله.

ومن هذا المنظور، يسعدني أن أقترح بعض الأفكار التي أعتقد أنها قد تساعد المجلس على زيادة فعالية إجراءاته.

وأحث المجلس على تأكيد أهمية المنع. وأعتقد أن المجلس يوافق على أن منع اندلاع الأزمات ونشوب الصراعات أفضل من الاضطرار لتسويتها. وعليه، فإنني أحض الأمين العام أن يواصل جهوده في الوساطة، وأن يفعل كل ما في وسعه لتعزيز آلية الإنذار المبكر في المنظمة.

وفي ٨ آذار/مارس، أكدت، في معهد السلام الدولي هنا في نيويورك، على الأهمية التي توليها غابون لدور الدبلوماسية الوقائية. فقد نجحت هذه الفكرة، على سبيل المثال، عندما طبقنا آليات في منطقتنا دون الإقليمية لمنع نشوب الأزمات وإدارتها، مثل آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا، التي يستضيف بلدي مقرها، ومجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا. وفي إطار إجراءات المجلس الوقائية في وسط أفريقيا، فإنه سيُحسن صنعا إذا ما عزز قدرات جميع تلك الآليات. وفي هذا السياق، فإنني أعرب عن تقديري للافتتاح الوشيك، في ليبروفيل، لمكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا، الذي ستشمل ولايته هذه البعثة.

ونظرا لتعقيدات الأزمات الجديدة التي يواجهها المجلس اليوم، يجب أن يعيد النظر في نهجه حيال حفظ السلام. ويدعم بلدي مبادرة للأمين العام للأفق الجديد التي تهدف إلى تعزيز عمليات حفظ السلام. وعندما يثبت أن حفظ السلام لا ينجح في عمله، يجب أن يأخذ المجلس على عاتقه فرض السلام. ولو اتبع هذا النهج في الصومال، على وجه الخصوص، لكان قد أدى إلى نتائج مفيدة.

وفيما يتجاوز نطاق الطابع التشغيلي لبعثات حفظ السلام وعلاوة على المضمون العملي لبعثات حفظ السلام، يجب أن يكون لديها أيضا طابع عالمي متعدد الاختصاصات. وعليه، فإننا نرحب بإدراج عناصر جديدة في تلك العمليات، مثل تولي المسؤولية عن الجنود الأطفال، وضحايا الاعتداءات الجنسية، وحماية السكان المدنيين. إن الانتقال السلس إلى عملية بناء السلام يستلزم من المجلس أن يأخذ في الاعتبار الشروط الأساسية لاستدامة السلام وتلبية توقعات السكان. ولهذا السبب، من الأهمية بمكان إنشاء عمليات حفظ السلام التي توكل إليها ولايات واضحة وقابلة للتنفيذ. ويجب أن تستجيب تلك الولايات لاستراتيجيات الخروج من الأزمات على أساس معايير محددة للتمكن من تقييم الأداء والنتائج على أساس الأهداف الأصلية.

إن كفالة السلم والأمن الدوليين مهمة هائلة تتطلب تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، خصوصا وأن تلك المنظمات على دراية أقوى بمسرح العمليات. ولذلك، يسعدني إنشاء آلية رسمية للتشاور بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. ويسعدني أن أرى كذلك أن هاتين المنظمتين تعملان معا لإيجاد تسويات من أجل السلام في دارفور والصومال.

ولكون أفريقيا تمثل المسرح الرئيسي لبعثات حفظ السلام، فإن توطيد التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يمثل هدفا استراتيجيا. فهذا التعاون سيعزز العمل من أجل السلام وسيقوي مجلس الأمن، وسيستفيد هذا المجلس من وجود شريك ستكون معرفته ودرايته بالميدان ثروة لا غنى عنها.

ويجب السعي إلى حفظ السلام من خلال بناء السلام بغية منع تجدد الأزمات والصراعات. وعليه، من الأهمية بمكان أن يتضمن عمل بعثات بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، بشكل متزايد، البرامج التي تساعد على إعادة بناء المؤسسات السياسية والقضائية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية.

وأعتقد أن هذا يشكل الأساس لإجراءات المجلس الفعالة المتوافقة بشكل أكبر مع حقائق الواقع في الميدان ومع

توقعات السكان الذين يواجهون العديد من الآفات التي تهدد السلم والأمن في العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن فخامة العماد ميشيل سليمان، رئيس الجمهورية اللبنانية، لأخذ الكلمة.

الرئيس سليمان: السيد الرئيس، يسرني، بادئ ذي بدء، أن أعرب لكم عن التقدير لمبادرتكم بالدعوة لعقد هذا الاجتماع على مستوى القمة. وهي مبادرة تكتسب كامل معانيها في ضوء الدور المحوري الذي تضطلع به تركيا. كما أوجه عبارات تقدير مماثلة لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة على ملاحظاته التمهيدية القيمة.

لقد شهد القرن الحالي في عامه الأول هجوما إرهابيا مدمرا على مركز التجارة العالمي في هذه المدينة التي تأوي المقر الرئيسي للأمم المتحدة. وعرف في عامه الثامن أزمة مالية عالمية. إلا أن هذه الأزمات، على خطورتها، لم تؤد إلى انهيار عام للاقتصاد العالمي، ولا هي تنذر باندلاع حروب عالمية على غرار ما حدث في مطلع القرن الماضي. أما الفضل في ذلك، فيعود إلى توافق المجتمع الدولي على اعتماد نُهج مشتركة لمعالجة هذه الأزمات الشاملة، ومن خلال آليات التحرك والتضامن التي توفرها مؤسسات العمل الإقليمي والدولي المشترك، وعلى رأسها الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة.

ومع ذلك، فقد أظهرت الأزمات السياسية والاقتصادية المتتالية شوائب هذا النظام الدولي وأوجه قصوره. فالأمم المتحدة، من جهة، ومجلس الأمن، على وجه التحديد، بحاجة إلى إصلاح. والنظام المالي العالمي بحاجة إلى تطوير.

لقد حال الردع النووي وتوازن الرعب بين الدولتين العظميين دون وقوع مجابهات عالمية منذ العام ١٩٤٥. إلا أنهما لم يحولا دون نشوب حروب صغيرة ظالمة وقاتلة، أدت إلى احتلال أراضي، وتقسيم دول، وتهجير شعوب، وقتل ملايين البشر. ومن أبرز هذه الأزمات وأكثرها ظلما وإيلاما مأساة فلسطين التي تشكل جوهر الصراع في الشرق الأوسط.

إن إسرائيل مستمرة في احتلال الأراضي العربية بالقوة، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الثابتة، والمضي في تهويد مدينة القدس وحصار غزة والتمسك بترسانتها النووية. كما أنها تستمر في احتلالها لأراضٍ لبنانية وخرق السيادة الوطنية والتمادي في التهديدات، وزرع شبكات التجسس وتجنيد العملاء، ما يستوجب موقفاً حازماً ورادعاً من قبل المجتمع الدولي.

وبإمكان مجلس الأمن الدولي أن يحل النزاعات بالطرق السلمية وفقاً للفصل السادس، كالدبلوماسية الوقائية وبناء السلام. وتحسين الأداء يقتضي الانتقال من حالة رد الفعل إلى حالة المبادرة. والسعي إلى معالجة أسباب وجذور الصراعات الناتجة عن الظلم والفقر وثني الدول العدوانية عن مطامعها في أراضي الغير وثرواتهم الطبيعية. ويندرج في هذا السياق العمل على تعزيز الديمقراطية وتعميم الفكر المستنير والمعتدل وتشجيع قيام بيئة حاضنة للحوكمة الرشيدة والبعيدة عن التعصب والعنصرية والاستكبار، وكذلك المضي قدماً في المبادرات الهادفة لتوطيد الحوار والتقارب بين الحضارات والثقافات والديانات، وهو الحوار الذي يطمح لبنان إلى أن يكون مركزاً دولياً لإدارته.

ولا بد لنا من الإشارة إلى أن هناك مهمات لا تحتاج إلا لوسائل ضغط مناسبة من قبل المجتمع الدولي، ومن مجلس الأمن بالذات، كما هي الحال في جنوب لبنان، حيث يجب على القوات الإسرائيلية الانسحاب من جميع الأراضي اللبنانية التي ما زالت تحتلها، بدون قيد أو شرط، طبقاً

لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وآخرها القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

ويهمني في هذه المناسبة أن أثني على الجهود والتضحيات التي تبذلها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) العاملة في جنوب لبنان، علماً بأن لبنان سيحرص دوماً وبصورة موازية على تجميع مجمل قدراته الوطنية من أجل الدفاع عن سيادته واستقلاله وسلامته وحماية أرضه ومياهه وما تختزنه بحاره من ثروات.

إن لبنان الذي شارك في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، وفقاً لشروط وضمانات تحفظ له حقه في استرجاع جميع أراضيه المحتلة بدون قيد أو شرط، ما زال يتطلع إلى قيام سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، على جميع المسارات، على قاعدة مرجعية مؤتمر مدريد وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والمبادرة العربية للسلام. وهو إذ يتابع بانتباه ما يُسعى للتوصل إليه من حلول جزئية أو بدايات حلول خارج هذه المقاربات الجامعة والضامنة، فإنه يؤكد أنه لن يرضى بأي حل لقضية الشرق الأوسط إذا ما جرى بمعزل عنه أو بصورة متعارضة مع مصالحه الوطنية العليا، وفي مقدمتها حقه السيادي في رفض أي شكل من أشكال توطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه، الأمر الذي يتنافى في الواقع مع حقهم الشرعي والإنساني، ويتعارض مع اتفاق الطائف الذي أقره مجلس الأمن، ومع مقدمة الدستور اللبناني والمبادرة العربية للسلام، إضافة إلى أنه سينشئ حالة من الظلم والتوتر وإذكاء جذوة العنف وزعزعة الاستقرار في لبنان وفي الشرق الأوسط، مع التذكير بأنه تتوجب مسؤولية كبرى على المجتمع الدولي في تعزيز ميزانية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) التي أنشئت خصيصاً عام ١٩٤٩ للعناية بالشأن الإنساني والحياتي للاجئين الفلسطينيين.

إن بإمكان مجلس الأمن اعتماد التدابير الجذرية، مثل فرض الجزاءات واللجوء إلى القوة عندما تندرج قراراته في إطار الفصل السابع من الميثاق. إلا أن معظم الشعوب المظلومة غالباً ما تشتكي من عدم قدرة المجلس على تنفيذ قراراته، أو من تطبيقه لمعايير مزدوجة بصورة تظهر إسرائيل، على سبيل المثال، كدولة فوق المحاسبة وفوق القانون الدولي، كما تظهر الأمم المتحدة كهيئة عاجزة ومكبلة. وهذا يستوجب دراسة فعلية للأسباب المكونة لهذه الصورة السلبية وكيفية معالجتها تمكيناً من تفعيل دوره وكسب ثقة الشعوب بقدرته على نصرتها وإحقاق الحق بما لا يضطرها للجوء إلى المقاومة كوسيلة مشروعة للدفاع عن النفس.

إن ما يجمعنا كدول هو وجوب التزام أحكام القانون الدولي وروح العدالة، إيماناً منا بأن القاعدة التي تصون السلام والأمن الدوليين وتضمن المساواة وتكفل احترام حقوق الإنسان هي قوة الحق والقانون، لا قانون القوة والأمر الواقع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن دولة السيد ناوتو كان، رئيس وزراء اليابان إلى الإدلاء ببيانه.

السيد كان (اليابان) (تكلم باليابانية، وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): اليوم، تتنوع التهديدات لأمن البشر، وهو ما يتجلى في مسائل مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب وأعمال القرصنة. وفضلاً عن ذلك، فإن السياق الذي تنبثق منه تلك التهديدات أصبح أكثر تعقيداً. ولاجتثاث تلك التهديدات من جذورها، علينا أن نفهم أسبابها تماماً وأن نختار بعناية أكثر خيارات السياسة ملاءمة.

وفي نيسان/أبريل من هذا العام، استضافت اليابان اجتماعاً وزارياً في هذه القاعة، وانتهينا إلى أن استراتيجية بناء السلام ضرورية لتمكيننا من العمل بشكل شامل ومتكامل بشأن المسائل السياسية والأمنية والإنمائية.

ومن المجدي بالنسبة لزعماء العالم أن ينخرطوا في مناقشات حول بناء السلام في هذه المناسبة. تلك شهادة على كون بناء السلام مسألة ملحة وهدفا مشتركا للمجتمع الدولي. وأعرب عن التقدير لمبادرة عبد الله غول، رئيس تركيا، في هذا الشأن.

ما الذي يعنيه السلام الحقيقي؟ هل نستطيع أن نسمي مجرد غياب حالة الحرب أو الصراع ”سلاما“؟ كلا، ليست تلك هي الحال. فاستعادة السلام وأرواح الناس الذين دمرتهم الحرب والصراعات والكوارث الطبيعية تؤدي إلى سلام حقيقي. واليابان تدعم تماماً الشعوب التي تسعى من أجل إعادة بناء المجتمعات والاقتصادات في عملية الاستعادة والإحياء تلك.

إنني أعتقد اعتقاداً جازماً بأن أهم أدوار زعماء الدول خفض مصادر المعاناة البشرية، كالمرض والفقر والصراع، إلى أقصى حد ممكن. وأنا أسمي هذا المفهوم تحقيق مجتمع تنخفض فيه المعاناة الإنسانية إلى حد أدنى. وقد طرحت هذه الفكرة كفلسفة أساسية في بياني بالأمس في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة. وسوف تتخذ اليابان إجراءات استباقية وملموسة صوب إدراك سلام حقيقي.

وعلى أساس هذه الأفكار، ستزيد اليابان مساعداتها من خلال التركيز على أربعة ركائز، هي حفظ السلام وبناء السلام ومنع نشوب الصراع والأمن البشري.

أولاً، حفظ السلام. واليابان، بوصفها رئيساً للفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات حفظ السلام، ستقود مناقشات بشأن تعزيز التعاون بين البلدان المساهمة في أنشطة حفظ السلام وتأمين الموارد اللازمة لعمليات حفظ السلام. وتسهم اليابان نفسها بشكل فعال في حفظ السلام والعمليات الأخرى ذات الصلة. وفي هذا العام، بادرنا بإرسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية إلى هايتي وباكستان، وهما بلدان تضررا بالكوارث. وقررنا أيضاً أن نرسل ضباط اتصال عسكري إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

ثم، دعونا ننظر في بناء السلام. الافتراض الشائع هو أن بناء السلام سيبدأ بعد انتهاء حفظ السلام. بيد أن من الحتمي، لإحلال السلام الحقيقي، المشاركة في بناء السلام بالتزامن مع أنشطة حفظ السلام من المراحل المبكرة لحفظ السلام. وتعلمت اليابان أهمية اتخاذ نهج شامل ومتكامل حيال بناء السلام عن طريق تجاربها في المساعدة الطويلة الأجل في بناء السلام في كمبوديا حيث شاركنا مشاركة كاملة من البداية، مستضيفين مؤتمرا للسلام ومؤتمرات للجهات المانحة، وواصلنا تقديم الدعم عن طريق المرحلة النهائية لعملية السلام، محاكمات الخمير الحمر. وفي جهود بناء الأمة في تيمور - ليشتي فإن مساهماتنا القائمة على أساس تلك التجارب السابقة على وشك الإثمار. ونحن نولي أهمية كبيرة لجهود بناء السلام التي تستعمل نُهُجا مماثلة في مناطق أخرى مثل أفغانستان والعراق والشرق الأوسط وأفريقيا.

ومن هذه كلها تشكل أفغانستان التحدي الأكبر للمجتمع الدولي من ناحية بناء السلام، وهي ذلك البلد الذي تقدم له اليابان المساعدة الأكثر كثافة. بالتعاون مع مختلف الجهات الشريكة قدمت اليابان الدعم الشامل والمتكامل لجهود الحكومة الأفغانية، مركزة على ثلاثة أركان: تحسين الأمن، بما في ذلك تدريب الشرطة، وإعادة الدمج عن طريق التدريب المهني لجنود الطالبان العاديين السابقين وإيجاد فرص العمل، والتنمية المستدامة المعتمدة على الذات عن طريق المساعدة الزراعية، من بين برامج أخرى.

وستتعاون اليابان مع جمهورية تركيا في تقديم المساعدة لتدريب الشرطة الأفغانية عن طريق تقديم التمويل وأيضا أفراد الشرطة، بغية تحسين الأمن في أفغانستان. ومؤخرا دفعنا أيضا ٥٠ مليون دولار مساعدة لإعادة إدماج المتمردين. ونعتزم تقديم المساعدة، بالتعاون مع المجتمع الدولي، بطريقة تمكن شعب أفغانستان من مشاهدة تحسن ملموس في حياته.

وفي مجال منع الصراع، الركن الثالث، فإن إيجاد بيئة سالمة ومأمونة ليعيش الناس فيها حياتهم وتنفيذ تدابير بناء الثقة المستمر ضروريان في الدول الضعيفة أو التي في حالة ما بعد انتهاء الصراع.

ويجب على مجلس الأمن أيضا أن يواصل بذل جهوده القصوى لإيقاف انتشار أسلحة الدمار الشامل، من أجل منع الجماعات الإرهابية أو غيرها من المنظمات من حيازة هذه الأسلحة. وستنفذ اليابان خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر الاستعراض للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ٢٠١٠. وخلال اجتماع أمس لوزراء الخارجية، أطلقت اليابان وأستراليا، مع البلدان الأخرى ذات التفكير المماثل، مجموعة جديدة بشأن هذه المسألة. وسنواصل أيضا العمل على نزع السلاح النووي وجهود عدم الانتشار النووي بالتعاون مع المجتمع الدولي.

إن مفهوم الأمن البشري، الركن الرابع، مفيد في تصدي مجلس الأمن لهذه المسائل، أي أن السلام الحقيقي لا يمكن أن يستمر إلا حينما يحقق كل كائن بشري فرد الحرية ويؤمن الكرامة ويعيش حياة مرضية. وسنواصل، ونحن نعول على هذه الفلسفة، المساهمة في الجهود الدولية الموجهة إلى حماية الدول والشعوب الضعيفة وتمكينها.

وأخيرا، مضت ٦٥ سنة على ميلاد الأمم المتحدة. والحالة العالمية قد تغيرت تغيرا جذريا منذ ذلك الوقت. وحتى يواصل مجلس الأمن أداء دور فعال في صون السلم والأمن الدوليين في القرن الحادي والعشرين، ثمة حاجة إلى أن يثبت مجلس الأمن نفسه مشروعيته بأن ينعكس فيه واقع المجتمع الدولي. ولذلك الهدف، ستتعاون اليابان مع الدول الأعضاء الأخرى وستعمل بنشاط من أجل التحقيق المبكر لإصلاح مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو وزير خارجية الاتحاد الروسي، معالي السيد سيرجي ف. لافروف، لأخذ الكلمة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): دعوني أشكر وفد تركيا والرئيس غول شخصيا على الدعوة إلى عقد جلسة مجلس الأمن اليوم.

خلال السنوات القليلة الماضية اضطلعت الأمم المتحدة وبضع رابطات إقليمية ودون إقليمية بعمل جم لمنع وتسوية حالات الأزمات وللتأهيل بعد انتهاء الصراع. ونعمل الآن، ونحن نواجه تحديات وتهديدات عالمية وعبر الحدود للاستقرار الدولي، من قبيل انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، على إيجاد آليات جديدة أشد فعالية لكفالة الاستقرار الدولي والإقليمي. ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، فإن لمجلس الأمن الريادة في هذه الجهود. من المهم أن يزيد مجلس الأمن من تحسين الآليات القائمة لكفالة استجابته الأكثر فعالية وسرعة.

وتجارب تسوية مختلف حالات الأزمات تشير إلى عدد من الاستنتاجات الأساسية. الاستنتاج الأول والأكثر أهمية هو أن الصراعات في العصر الحديث لا يمكن أن تحل بالقوة. ينبغي أن تحل في المقام الأول على الصعيدين السياسي والدبلوماسي، عن طريق مشاركة جميع الأطراف في حوار ومفاوضات دون عزل أي منها. لقد شاهدنا نحن جميعا في

آب/أغسطس ٢٠٠٨ ما يمكن أن يكون نتيجة التمزيق من جانب واحد لأشكال حفظ السلام المتفق عليها والاعتماد على القوة.

ثانيا، ينبغي لنا ألا ندخر جهدا، سواء كان ماديا أو فكريا، للمنع المبكر للصراعات وتعزيز إمكانية الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية والوساطة. من المعروف تماما أن منع حالات الصراع أقل كلفة كثيرا من حلها فيما بعد. وتحقيقا لهذا الهدف، ينبغي تقديم الدعم النشيط للمراكز الإقليمية للدبلوماسية الوقائية التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات والرابطات الإقليمية ذات الصلة التي تقدم المساعدة من أجل التسوية السلمية للمنازعات ومنع تهديدات الأمن عبر الحدود.

ثالثا، نجاح جهودنا في حفظ السلام وبناء السلام في الشرق الأوسط وأفغانستان وأفريقيا وهايتي وتيمور - ليشتي وأماكن أخرى يتوقف على قدرتنا على مراعاة مصالح وأولويات الطرف المضيف. ينبغي ألا تفرض أي مساعدة من المجتمع الدولي.

رابعا، تتطلب الصراعات الحديثة استراتيجيات معقدة وحلولا شاملة تقوم على أساس سلامة الأهداف وإمكانية تنبؤ الدعم المادي والتقني والمالي، والجمع الفعال لجهود التثبيت في المجالين العسكري والمدني، والتنسيق الوثيق، ومراعاة السياقات الإقليمية والاستخدام الأقصى لإمكان المنظمات الإقليمية عملا بالمادة ٨ من ميثاق الأمم المتحدة. ومن المهم تجنب ازدواجية الجهود، والأسوأ من ذلك التنافس. على أساس هذا الفهم نشجع التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون.

ونحن نرحب بالحوار المنتظم بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ونؤيد ذلك الحوار تأييدا كاملا. إنه يساعد في وضع ولايات أكثر واقعية، وفي التقييم على نحو واف بالغرض للموارد القائمة وكفالة الرقابة المناسبة.

ومن وجهة النظر هذه نعتبر ما أدخلناه في الشهر الماضي خلال الرئاسة الروسية في مجلس الأمن، وهو ممارسة دعوة قادة عسكريين من فرق حفظ السلام إلى جلسات مجلس الأمن، مفيدا. والاقتراح الروسي بزيادة تكثيف أنشطة لجنة الأركان العسكرية لا يزال مهما، وهو يحظى باستجابات إيجابية من عدد متزايد من الدول. إنه ينص على القيام بمزيد من تطوير التعاون العملي للجنة الأركان العسكرية مع مجلس الأمن والأمانة العامة وجميع الدول الأعضاء المعنية ممتثلة امتثالا كاملا لميثاق الأمم المتحدة وللمادة ٤٧ منه. ومن شأن ذلك أن يكفل تقييما منهجيا ومحترفا من قِبل الخبراء العسكريين لأنشطة حفظ السلام.

وعلى ضوء الخفض القادم للعمليات في تشاد وتيمور الشرقية، وتخفيض حجم العمليات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وليبريا، يصبح من المهم على نحو خاص وضع استراتيجيات خروج فعالة. وهذه الاستراتيجيات ينبغي لها أن تساعد في تحقيق التكاليف المثلى وتركيز الجهود والموارد القائمة على إيجاد الظروف المواتية لتعزيز التسويات السياسية، ولمنع عودة نشوب الصراعات ولكفالة بناء السلام على نحو فعال فيما بعد انتهاء الصراع.

وينبغي إيلاء اهتمام لمسألة كيفية التمكن من توحيد عمليات حفظ السلام وبناء السلام بشكل منطقي وكيف ومتى يتم إشراك لجنة بناء السلام ووكالات الأمم المتخصصة والمنظمات الإقليمية.

وتشارك قوات حفظ السلام الروسية في العمليات في الشرق الأوسط، وفي مناطق مختلفة من أفريقيا، وكوسوفو وتيمور الشرقية وهايتي. وانتشرت وحداتنا من الطائرات

العمودية كجزء من بعثات الأمم المتحدة في السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وتقدم روسيا دعما ملموسا ماديا وتقنيا وفي مجال النقل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتقوم بتدريب ضباط الشرطة المدنية من مختلف مناطق العالم، بما فيها البلدان الأفريقية. وتدعم هذه السياسة مساهمتنا السنوية في صندوق حفظ السلام بمبلغ مليونيّ دولار. وستستمر روسيا في زيادة إسهامها الفعلي في أنشطة الأمم المتحدة في مجالي حفظ السلام وبناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السفير سيلسو أموريم، وزير خارجية البرازيل.

السيد أموريم (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشيد بالرئيس غول وبالوفد التركي على مبادرتهم بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

لقد أسست الأمم المتحدة قبل خمسة وستين عاما لمنع نشوب حرب أخرى ذات آثار بعيدة المدى. ومع ذلك، لم يتحقق السلام الحقيقي أبدا بالنسبة للعديدين. فما زال هناك الملايين الذين يعيشون حيث الصراعات والفقر يغذيان بعضهما بعضا. ولقد أدت النظرة الضيقة، التي لا ترى السلام إلا في غياب الصراع المسلح، إلى إعاقة الجهود الدولية لتعزيز الاستقرار.

ويتضح اليوم أن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون كلها أمور مترابطة. ولن ينتعش السلام أبدا حيث يوجد الجوع والفقر. وبقدر أهمية استراتيجية للخروج، يجب أن يكون لدى عمليات حفظ السلام استراتيجية للاستدامة، واستراتيجية لجني فوائد السلام الحقيقية وهي: الاستقرار والتنمية والمؤسسات الوطنية القوية.

وينبغي أن يسير حفظ السلام وبناء السلام جنبا إلى جنب، إلى أقصى حد ممكن. واسمحوا لي أن أكون واضحا: إننا لا ندعو إلى أن يمنح مجلس الأمن ولاية لتعزيز التنمية. لكنّ مجلس الأمن، في معظم الحالات يستفيد من المشورة التي تسديها لجنة بناء السلام. ويجب أن تشارك أيضا الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. ولا بد من ممارسة التنسيق الكامل بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المنصوص عليه في المادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أن اضرب مثالين.

في هايتي، حيث تسهم البرازيل بفخر في جهود تحقيق الاستقرار التي تتصدرها الأمم المتحدة، من الواضح أنه لن يكون هناك سلام دائم إذا لم يعالج الفقر والحرمان بصورة كافية – وكان هذا حقيقة حتى قبل وقوع الزلزال. ولن يسود الاستقرار الحقيقي إذا لم يتم انتهاز الفرصة التي أتاحتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لتعزيز المؤسسات وتحسين الظروف المعيشية للشعب الهايتي. وسيتطلب ذلك مشاركة عميقة من مختلف الهيئات التي تعالج القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك المؤسسات المالية الدولية، ويتم كل ذلك بالتنسيق المناسب من الأمم المتحدة.

وتمثل غينيا – بيساو حالة أخرى حيث الفقر وانعدام الاستقرار المؤسسي يعيقان السلام. والإصلاحات التي يحتاجها هذا البلد، لا سيما إصلاح قواته العسكرية، ستتطلب اتخاذ قرارات شجاعة من جانب سلطاته. لكن لا يمكن الاستغناء عن التعاون الدولي الكبير. ولتحقيق هذه الأهداف مجتمعة، قد تدعو الحاجة إلى أن يولي مجلس الأمن الاهتمام المناسب.

والتفاعل مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والقدرة على التصدي للحالات المعقدة مسائل لا غنى عنها لجعل مجلس الأمن أكثر فاعلية. غير أن ذلك لا يكفي. فهو بحاجة إلى أن يكون أكثر تمثيلا وشرعية. ويجب أن تصبح أساليب عمله أكثر شفافية. فلا يمكن معالجة المسائل الأمنية التي تقلق

المجتمع الدولي بأسره إذا تم التعامل معها بوصفها ملكا خاصا لعدد محدود من الدول.

ويعتمد تحسين فعالية مجلس الأمن أيضا على دور الأعضاء غير الدائمين. فلا بد أن يشاركوا بصورة كاملة في عملية صنع القرار. فالأعضاء غير الدائمين يمكن أن يجلبوا للمجلس الآراء المتنوعة والخبرات الإقليمية. وليس من المناسب أن ندعوهم إلى التصديق على قرارات اتخذها الأعضاء الدائمين بالفعل.

ويستحيل أن نناقش فعالية المجلس بدون معالجة مسألة حق النقض (الفيتو). نحن واقعيون. فنحن لا نقترح إلغاء حق الفيتو. ومع ذلك، هناك ضرورة لصيغ مبدعة من شأنها أن تجعل استعماله أكثر صعوبة أو تشجع على ضبط النفس.

إن جميع التدابير التي أعلنتها – وهي اتخاذ نهج شامل للأزمة، وإصلاح تشكيل مجلس الأمن، وزيادة دور الأعضاء غير الدائمين وتقييد استعمال حق الفيتو – ينبغي أن تسهم في جعل المجتمع الدولي أكثر مشاركة في قرارات المجلس.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن الجزاءات. الجزاءات، خاصة الجزاءات الاقتصادية، المتوخاة في ميثاق الأمم المتحدة تفرض في حالات مستعصية خاصة. ولذلك، ينبغي ألا يكون هناك شيء غير مشروع حولها من ناحية مبدئية. لكن فرض الجزاءات، في أغلب الأحيان، يؤدي إلى آثار غير مرغوب فيها وتأثير سلبي على السكان المدنيين، لا سيما على أكثر الفئات ضعفا. ولذا، تشكل الجزاءات أداة تستعمل بكثير من الحيطة وفقط عندما تستنفذ جميع سبل الحوار والتفاهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل هيلري رودم كلينتون، وزيرة خارجية الولايات المتحدة.

السيدة كلينتون (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشيد بمجلس الأمن، وبالقيادة التركية له وبالأمين العام على البيان الهام الذي سيصدر في نهاية اجتماع المجلس، وعلى التركيز على محورية صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. أعتقد أننا استمعنا اليوم – وسنستمع من بقية زملائنا – عن مدى أهمية تحسين هذه المهام بوصفها حتمية إنسانية واستراتيجية. ويسعدني أن يركز البيان نفسه على الحد من الصراعات وتسويتها وعلى توفير حماية أفضل للمدنيين من أعمال العنف، بما في ذلك حماية النساء والأطفال من العنف الجنسي. وأنا سعيدة لأن البيان واضح فيما يتعلق بأوجه القصور الحالية التي تعاني منها الأمم المتحدة ويقر بأننا جميعا، بوصفنا الدول الأعضاء، نتحمل المسؤولية عن العمل معا لتحسين هذه المهمة الأساسية.

لقد شاهدت الأشياء الجيدة التي حققتها الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، ويشرفني أن ألتقي بالعديد من الرجال والنساء المتفانين الذين يعملون تحت الراية الزرقاء في المناطق المضطربة بعيدا عن بيوتهم: مناطق مثل ليبريا، حيث قدمت قوات الأمم المتحدة الحيز والأمن الذي احتاج إليهما ذلك البلد الذي مزقته الحرب للبدء في لمّ شمله؛ وفي باكستان، حيث عمال المساعدة التابعون للأمم المتحدة يساعدون الناس الذين جرفت الفيضانات منازلهم وأرزاقهم؛ وفي هايتي طبعا، حيث قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، بقيادة البرازيل، عادت فورا إلى الشوارع بعد الزلزال، بالرغم من الخسائر الفادحة التي منيت بها أنفسها. لقد وفّر وجودها النظام والاستقرار والأمل التي تشتد الحاجة إليها في العديد من الأماكن، وينبغي ألا ننسى أبدا التضحيات والخدمات التي قدمها هؤلاء الجنود، وضباط الشرطة، والمستشارون وعمال المساعدة الذين يقومون بالعمل الشاق ويواجهون الأخطار بعيدا من هذه القاعة التي نحن فيها اليوم.

وفي العام الماضي، التقى الرئيس أوباما مع قادة أكثر الدول مساهمة بقوات عسكرية وبأفراد الشرطة ليشكرهم ويناقش معهم كيفية جعل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أكثر فعالية. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد مجددا تقديرنا لإسهامات جميع الدول التي أعلنت التزامات مالية. وسنقوم بكل ما في وسعنا للعمل معا لتحسين كل جانب من جوانب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وكما يقول البيان الرئاسي، أصبحت هذه المهام أكثر تعقيدا. ولم يعد يكفي تقديم قوات لحفظ السلام. فلا بد أن يصاحب ذلك الوساطة وصنع السلام وبناء السلام الفعال. ويساورنا القلق حيال تزايد الفجوة بين متطلبات البعثات المتعددة الجوانب والموارد المتوفرة لتحقيقها. وفي كثير من الأحيان، وبالرغم من ولاياتها الطموحة، تفتقر بعثات الأمم المتحدة إلى القدرات الأساسية. فلا يتوفر لها ما يكفي من الطائرات العمودية؛ وليس لديها ما يكفي من الوحدات الطبية؛ وليس عندها ما يكفي من مراقبي الشرطة أو الأدوات اللازمة للاستجابة للأزمة. وغالبا ما تعيقها الجهود غير الكافية لتحسين الحوكمة وسيادة القانون. إن إرسال هذه البعثات بدون توفير الموارد والدعم الذي تحتاج إليه يقوض فعاليتها ويعرض سلامة موظفي الأمم المتحدة للخطر.

أود أيضا أن أعلن تأييدي لتعليقات رئيس أوغندا، فيما يتعلق بكونه يتعين علينا زيادة التعاون مع القوى الإقليمية ومع البلدان ذاتها. في نهاية المطاف، تدفع البلدان التي نحاول المساعدة في استقرارها والمدنيون الذين نحاول حمايتهم ثمن عدم كفاية تمويلنا لهذه البعثات وتنظيمها وتنفيذها. لذا يبدأ التحسن بإسناد ولايات واضحة وذات مصداقية وقابلة للتحقيق إلى جميع بعثات الأمم المتحدة – وذلك، بالطبع، أمر يبدأ هنا.

تؤيد الولايات المتحدة أيضا بقوة الإصلاحات التشغيلية التي ستمكن البعثات الميدانية للأمم المتحدة من الانتشار بسرعة أكبر، مع عدد كاف من القوات والشرطة الجيدة التجهيز والتدريب، ونوعية القيادة والخبرة المدنية التي تتطلبها. ونؤيد أيضا الإصلاحات الإدارية من أجل تحسين الكفاءة والمساءلة والشفافية. وتوسع الولايات المتحدة جهودها لمساعدة بلدان أخرى في تدريب وتوفير وحدات شرطة مشكلة لديها المهارات والخبرة اللازمة للاضطلاع بهذه البعثات الصعبة. توفر وحدات الشرطة هذه جسرا مهما بين العمليات الأمنية القصيرة الأجل والعمل الطويل الأجل بشأن الحوكمة وسيادة القانون. وينبغي أن يكون هناك تركيز خاص على تعزيز عدد ضابطات الشرطة وحافظات السلام، كالمرأة الهندية التي التقيت بها وكانت تخدم بشكل جيد في ليبريا.

وتمول الولايات المتحدة أيضا جهودا جديدة للأمم المتحدة لإدماج حماية المدنيين في كل جانب من جوانب بعثاتها، من التخطيط الاستراتيجي إلى العمليات في الميدان. من المحزن أن نتلقى تقارير سواء من الأمم المتحدة نفسها أو عن طريق الصحافة، بأن مدنيين قرب مناطق تمركز قوات الأمم المتحدة لا يزالون يعانون من هجمات مروعة وأعمال عنف. ومن بين الأماكن التي نحتاج فيها إلى تنسيق أفضل، وعاجل بكل تأكيد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث بلغ العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس أبعادا لا يمكن تصورها. في العام الماضي، بعد أن زرت جمهورية الكونغو الديمقراطية والتقيت مع نساء تعرضن للاعتداء والاغتصاب الوحشيين، ترأست اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، لمكافحة العنف الجنسي في مناطق الصراع. ويؤسفني أن أقول إننا لم نحرز تقدما. واليوم أعلن أن الولايات المتحدة ستقدم تمويلا جديدا للمساعدة في تنفيذ هذا التدبير المهم الوارد في القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، بما في

ذلك إنشاء مكتب ممثل خاص وتعزيز جهوده لدعم العدالة والمساءلة. وسنساهم أيضا في تدريب من يعملون في مجال تحقيق المساءلة في الميدان في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي حمايتهم، وفي مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تطوير آليات العدالة الخاصة بها وتنفيذها.

إن الولايات المتحدة ملتزمة، كما كانت منذ البداية، بتحسين عمليات الأمم المتحدة – ليس لمجرد أننا نعتقد أنه العمل المناسب الذي يتعين القيام به، وليس لمجرد أن العنصر الإنساني مترسخ في نظامنا القيمي – لكن لأننا نعتقد فعلا أنه التصرف الرشيد والاستراتيجي أيضا. يمكن أن تساعد هذه البعثات في احتواء وحل الصراعات التي يمكن بغير ذلك أن تغرق فيها دول ومناطق. يمكن أن تساعد هذه البعثات الدول الضعيفة كي لا تصبح دولا منهارة ومصادر لعدم استقرار أوسع. يمكن أن تساعد بلدان تعاني في الطريق لتصبح شركاء منتجين. إنني انظر في هذه القاعة وأرى ممثلين من بلدان شهدت الحرب في الماضي القريب جدا، بلدان مزقها الصراع، ولا يزال يمزقها. لقد برزت من جديد وتمكنت من البقاء ذاتيا، رغم شدة الصعوبات، وهي الآن بلدان تساهم في حل مشاكلها ومشاكل الآخرين.

لذا، سيدي الرئيس، آمل أن تكون المناقشة التي وضعتموها في الصدارة بترؤس اجتماع القمة هذا هنا في مجلس الأمن ليست مجرد اجتماع آخر، وإنما مناقشة سنواصلها ونبذل قصارى جهدنا لنجعل إحدى أهم مهام الأمم المتحدة – صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام – أكثر فعالية. ستقوم الولايات المتحدة بدورها، لكن لا بد أن نبذل جميعا قصارى جهدنا كي ندعم الرجال والنساء الشجعان الذين يرتدون تلك القبعات الزرقاء الجميلة – حين نراهم نفخر بهم – لا أن نرسلهم فحسب لأداء مهمة مستحيلة منذ البداية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد وليام هيغ، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد هيغ (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بياني بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد اجتماع القمة هذا. نظرا للتهديدات الأمنية الجديدة والقيود الاقتصادية التي نواجهها، توفر هذه المناقشة فرصة لنعيد تأكيد التزامنا بتحسين قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات والتوصل إلى اتفاقات سلام مستدامة وحفظ السلام وبنائه.

إن لانعدام الاستقرار والصراع آثارا مدمرة في جميع أنحاء العالم. إنهما يؤثران في حياة ملايين الناس وازدهار بلدان ومناطق بأسرها. إن ٢٢ بلدا من بين أبعد ٣٤ بلدا عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية تعيش في خضم صراع عنيف أو خارجة لتوها منه. يوفر انعدام الاستقرار وانعدام سيادة القانون أرضا خصبة للتطرف والجريمة المنظمة والإرهاب – وهي تهديدات تتجاوز حدود أي دولة بمفردها. لقد بات إحلال الأمن الوطني جهدا عالميا ومسؤولية عالمية. ويتطلب التصدي للصراع استجابة متسقة واستراتيجية متكاملة. في المملكة المتحدة، كان من أول الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجديدة إنشاء مجلس للأمن القومي لتنسيق الجهود على نطاق الشؤون الخارجية والدفاع والتنمية الدولية. وفي الأمم المتحدة أيدنا الإصلاح لكفالة الاتساق بين مجالات منع نشوب الصراع وحفظ السلام وبناء السلام، وهو شيء سعى مجلس الأمن، ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، بشكل جماعي إلى تحقيقه في السنوات الأخيرة.

لكن الاختبار الحقيقي هو ما إذا كانت هذه الإصلاحات تحدث فرقا في الميدان. ونشيد بقوة بتفاني حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. في السنة المقبلة، ستظل تحديات رئيسية تفرض مطالب هائلة على هؤلاء الرجال والنساء. سيضطلع حفظة السلام بدور مهم في دعم الاستفتاء في السودان، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية سنطلب من حفظتنا للسلام مزيدا من الجهد والابتكار فيما يسعون لوقف الهجمات على المدنيين، وخاصة النساء والأطفال.

لكن حفظ السلام وحده لا يمكن أن يحقق الاستقرار الطويل الأجل في الدول الضعيفة. إن بناء السلام مهم إذا أردنا التصدي للأسباب الكامنة للصراع، مثل الفساد والكراهية العرقية والتهميش. وإذا أردنا تعزيز القدرة الوطنية من المهم إدارة النزاعات السياسية إدارة سلمية. وإذا أردنا أن نساعد على نحو أفضل البلدان في إعادة إرساء سيادة القانون من المهم إصلاح الأجهزة الأمنية وتعزيز الحكم الرشيد وبدء التنمية الاقتصادية. يتعين بدء بناء السلام بأسرع ما يمكن، كي يكون لدى المتحاربين والسكان ككل الثقة بالاستثمار في أي اتفاق للسلام.

في السنة المقبلة، يلزم أن نشهد الفصل الأخير من الإصلاحات التي لا تزال غير مكتملة. يتعين أن يطرح استعراض الأمم المتحدة للقدرات المدنية الدولية توصيات جريئة بشأن كيف تستطيع الأمم المتحدة أن تكون أكثر سرعة في نشر الخبرة السليمة في البلدان الخارجة من الصراع. يشمل هذا الاستخدام الأفضل لقدرات المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء، وبخاصة تلك التي في بلدان الجنوب. ويتعين أيضا أن نشهد استخداما أكثر فعالية للجنة بناء السلام. نحن نؤيد الاستعراض الأخير، لكن لا بد لنا الآن أن نشجع اللجنة على التصدي للتحديات الصعبة حقا التي تواجه بناء السلام وتقديم المشورة إلى المجلس، وغيره، بشأن مسار العمل المطلوب لحلها. في السنة المقبلة، ستكون ليبريا ساحة اختبار للجنة بناء السلام. لا بد أن تساعد اللجنة في بناء القدرة المحلية على صون سيادة القانون حتى تستطيع الأمم المتحدة نقل المسؤولية عن الأمن إلى السلطات الوطنية.

إذا كنا جادين بشأن التصدي للصراعات، لا بد إذن أن يطور مجلس الأمن، إلى جانب بقية منظومة الأمم المتحدة، ثقافة حقيقية للوقاية. إنها مسألة تتعلق بتوفر الإرادة السياسية. ويجب أن يكون المجلس مستعدا للنظر في الحالات السريعة التطور في البلدان التي لا تكون مدرجة في جدول أعماله. ويجب علينا أن نساند قيام الأمين العام وكبار موظفيه بإجراء تحليل دوري للصراعات المحتملة. ويجب أن نشجع الخبراء من جميع أجهزة وهيئات منظومة الأمم المتحدة على تشاطر معلوماتهم عن الأسباب الكامنة المحتملة لنشوب الصراع. واختصاصيونا في حقوق الإنسان يجب أن يكونوا قادرين على تشاطر دواعي قلقهم مع الذين يبحثون عن العلامات المبكرة على الصراع، ويجب أن نجري حوارا أقوى مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية حول الطرق الكفيلة بمنع الصراع، بما في ذلك حول المسائل التي تعمل على إدامة الصراع مثل استخراج المعادن الطبيعية بصورة غير شرعية.

وفي السنة التي أمامنا سيلزمنا إذا أردنا أن نتصدى لهذه التهديدات الجديدة للأمن أن ننجح في إدخال تحسينات دورية وترك آثار دائمة في الميدان. وينبغي لنا أن نبرهن على أننا في هذا المجلس نتصدى لصراعات محتملة. وينبغي لنا أن ندلل على أننا، بالقرارات التي نتخذها وبالإجراءات التي نفوض باتخاذها، نعمل على تخفيض وطأة العنف عن السكان المدنيين، وأننا نحتاج إلى أن نثق بأننا إنما نبني القطاعات الأمنية الوطنية حتى نتمكن من سحب عمليات حفظ السلام، واثقين بمعرفتنا بأننا دعمنا سلاما مستداما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن معالي السيدة باتريسيا إسبينوزا كنتيانو، وزيرة خارجية المكسيك، إلى الإدلاء ببيانها.

السيدة باتريسيا إسبينوزا كنتيانو (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): نود بادئ ذي بدء أن نشكركم، السيد الرئيس، على اتخاذكم زمام المبادرة بعقد هذا الاجتماع لمجلس الأمن لإجراء مناقشة على أرفع مستوى لمسألة تقوية دور المجلس في صون السلم والأمن الدوليين. كما نشكر وفدكم على توجيهه عمل المجلس.

تطور السياق الدولي يتطلب من المجلس أن يكيف مهاراته وآلياته للتصدي بطريقة فعالة وشاملة للتحديات والتهديدات الدولية الجديدة، مع الاعتراف بالترابط الواضح بين التنمية واحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان والأمن. واليوم نواجه تهديدات – مثل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما فيها الاتجار المحظور بالمخدرات والأسلحة والأشخاص – تضر بالعالم كله طولا وعرضا. وما من بلد سيبقى بمنأى عن أذاها، وما من أحد يمكنه أن يواجهها بمفرده.

مجلس الأمن، بصفته الجهاز الشرعي الأسمى المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، واستنادا إلى الحقوق التي خصه بها ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي أن يواصل تقوية آلياته وتوسيع نطاق تأثير قراراته حتى يتمكن من أن يواجه بفعالية أكبر التهديدات التي تزعزع استقرار العالم المعاصر بدلا من أن تطغى عليه حقائق الأمر الواقع.

والمكسيك تعتقد أننا نعيش في عصر تتوفر لنا فيه الأدوات والفرص اللازمة لتهيئة بيئة مشجعة لإدخال تحسينات ملموسة في ميدان السلام والأمن. والمجلس يعمل الآن، بعكس ما درج على القيام به، في سبيل التوصل إلى توافق الآراء استنادا إلى المفاوضات ضمن إطار القانون الدولي. وثمة علاقة إيجابية وبناءة أيضا بين الأعضاء الدائمين، فضلا عن مجموعة دائبة بصورة استثنائية من الأعضاء غير الدائمين الملتزمين بالسلم والأمن الدوليين.

وهذه العناصر تبين لنا أنه يمكن تعزيز جدول أعمال حفظ السلام والتشديد على منع الصراع وبناء السلام وتقديم الدعم السياسي الضروري لكفالة السلام الدائم. وعملنا ينبغي أن يكفل أن تترك جهود مجلس الأمن أثرا إيجابيا في الميدان كجزء من استراتيجية شاملة متماسكة طويلة الأمد تبني وتقوي السلام الدائم وتنهض بسلامة السكان المدنيين، لا سيما النساء والأطفال. ويجب علينا أن نواصل أيضا تشجيع احترام إطار العمل القانوني الدولي فنكفل الامتثال لقرارات المجلس ونواجه الإفلات من العقاب، خاصة بالنسبة إلى منتهكي القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

ونؤمن بأنه ينبغي التركيز بقدر أكبر على منع الصراع. فالحوار والتسوية السلمية للمنازعات أداتان أساسيتان لتقوية التعاون الدولي من أجل صون السلم والأمن واستئصال الأسباب الجذرية للصراع والتشجيع على التنمية واستخدام الموارد بطريقة عقلانية أفضل. ومن خلال مشاركتنا في أعمال المجلس سعينا إلى التشديد على وجه التحديد على التسوية السلمية للمنازعات والدبلوماسية الوقائية واحترام سيادة القانون والشفافية في أساليب عمل المجلس، وهذه كلها مطلوبة للنهوض بدرجة عالية من الكفاءة في قدرات هذا الجهاز.

لقد نادت المكسيك دائما بالتسوية السلمية للمنازعات وتظل مقتنعة بأن التقوية الحقيقية لدور المنظمة في العالم تعتمد على استمرارية صلاحية الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. فالمكسيك كانت عبر تاريخها أحد أكثر المناصرين همة له باللجوء إلى التحكيم والمحاكم الدولية

والتشجيع على التسوية السلمية للمنازعات من خلال الوساطة في منطقتنا. وقد ظلت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي طيلة عدة عقود، وبفضل جهود الوساطة، إحدى أكثر مناطق العالم تنعما بالسلام. فالوساطة أدت إلى حل الصراعات السياسية والأيديولوجية والمنازعات الإقليمية والمنازعات على الحدود. ومن هنا جاءت دعوتنا في عام ٢٠٠٩ إلى عقد مناقشة في مجلس الأمن كرست للوساطة والتسوية السلمية للمنازعات.

منع نشوب الصراع وإيلاء الاهتمام في فترة ما بعد الصراع يجب أن يبقيا بين الأهداف الأولية للمنظمة، التي يتعين عليها أن تدرس الأسباب الجذرية بطريقة شاملة طويلة الأمد. ويشكل حفظ السلام وبناء القدرات فيما بعد الصراع، لا سيما بناء القدرات المدنية، عنصرين أساسيين من عناصر النهوض بسيادة القانون وتعزيزها.

ونعتقد أنه تحقق في عام ٢٠١٠ تقدم كبير نحو الحفاظ على أهمية المواضيع المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وتشكل المناقشة بشأن تعزيز سيادة القانون في صون السلم والأمن الدوليين، التي عقدت في حزيران/يونيه، مثالا على ذلك. ومما يتسم بالأهمية أيضا تسليط الضوء على قرارات المجلس التي تحث الأطراف في الصراعات المسلحة على الامتثال للقانون الإنساني الدولي وعلى حماية الجماعات المستضعفة.

وفيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي تولى المجلس دور الضامن الجماعي بموجب البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف. ولقد عقدنا، بإيمان راسخ، اجتماعين مكرسين لحماية الأطفال في حالات الصراع المسلح بهدف حماية حقوقهم وكفالة عودتهم إلى بيئة آمنة تتوفر فيها لهم آفاق النمو والتنمية. وبدعم من أعضاء مجلس الأمن قمنا أيضا في عام ٢٠٠٩ بتعزيز أدوات هذا المجلس من خلال القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، من بين أمور أخرى.

وستواصل المكسيك، بصفتها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، وكذلك في إطار الجمعية العامة، المساهمة في خلق الظروف اللازمة للاستقرار والسلام الدائم على الصعيد الدولي، مثلما فعلنا منذ تأسيس المنظمة، مسترشدين في تصرفاتنا بمبادئ الشفافية والديمقراطية والخضوع للمساءلة.

أختتم بالإعراب عن تأييد وفدي لمشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد في نهاية هذا الاجتماع، والذي سيعزز بلا شك عمل المجلس في صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن معالي السيد برنارد كوشنير، وزير خارجية فرنسا، إلى الإدلاء ببيانه.

السيد كوشنير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي، على اتخاذكم زمام المبادرة بعقد هذا الاجتماع ليتسنى لنا أن ننظر معا في الطرق التي ننفذ بها أهم مهمة جوهرية للأمم المتحدة – مهمة صون السلم والأمن الدوليين.

ويجب أن نكون واضحين. فعمليات حفظ السلام تتعرض للإنتقاد في أغلب الأحيان، وحتى الرفض من البلدان المضيفة، مثلما شهدنا في الآونة الأخيرة. وفي بعض الأحيان، تبذل هذه العمليات جهوداً جبارة لتنفيذ ولايتها. وهي مكلفة. إنها ليست على الدوام سريعة الإستجابة كما ينبغي. وقد أُصبنا جميعاً بالجزع جراء ما ارتُكب مؤخراً جداً في كيفوس من عمليات اغتصاب جماعي مع الإفلات من العقاب على رغم وجود عملية للأمم المتحدة هناك بما لديها من أصول كثيرة. كل هذا صحيح. علينا ألا نختبئ خلف إصبعنا. ماذا نفعل بدون هذه العمليات لحفظ السلام؟

إن ما من منظمة دولية أخرى تتمتع بالشرعية والقدرة والإرادة كي تفعل ما تقوم به الأمم المتحدة يومياً في

جميع أنحاء العالم. والواضح أنه حتى لو كنا جميعاً نحبذ الوقاية، وعلى رغم أوجه عدم الكمال في النظام، لم نجد حتى الآن أي شيء أفضل لمساعدة وتعزيز عمليات السلام الوليدة ومن ثم الهشة؛ ومساعدة الدول المحتاجة على استعادة قدراتها، وإدارة أراضيها، وبالتالي تفادي العودة إلى الصراع؛ وضمان احتراس المجتمع الدولي وكفالة عدم التخلي عن أشد الناس ضعفاً في مواجهة الجلادين – باختصار، إشراك المجتمع الدولي برمته في تسوية الأزمات التي لا نريد أن نشيح ببصرنا عنها.

هذه المهمة جريئة، ومحفوفة بالخطر، وقد يقول البعض إنها بعيدة المنال. وإذا لم تتصدَ الأمم المتحدة لهذا التحدي، لا يمكن لأحد أن يفعل ذلك بدلاً منها. ويتحتم على المجلس بالتالي، الذي يتحمل، وأكرر، المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يتعلم من نجاحاته وأوجه فشله على حد سواء، وتكييف قراراته وفقاً لذلك.

لقد أعربتم، السيد الرئيس، بحق عن الأمل في أن تشمل هذه الجلسة جميع الجوانب المتعلقة بصون السلم، سواء منع الصراعات أو حفظ السلام أو بناء السلام بعد انتهائها. والواقع أننا بحاجة متزايدة إلى النظر في كل هذا معاً.

إن صون السلم ذاته يكمن في صميم هذه العملية. بطبيعة الحال، نحن خاصةً ملزمون بذلك لأنه إحدى المسؤوليات الرئيسية للأمم المتحدة، ولأن أرواح ملايين النساء والرجال والأطفال تعتمد على عمليات حفظ السلام. هناك آلاف الجنود الفرنسيين وما يزيد على ١٥٠ من أفراد الجندرمة والشرطة يعتمرون الخوذ الزرق – مثلما قالت هيلاري كلينتون في وقت سابق عن قبعاتنا المشهورة – ويساهم بلدي بمبلغ ٥٨٥ مليون دولار في ميزانيات عمليات حفظ السلام.

لقد خبرنا الفشل. وخبرنا النجاح. وفي بعض الحالات، بلغنا أبعد مدى لما يمكن أن نتوقعه من البعثات. وشهدنا أيضاً المآسي: في رواندا، ويوغوسلافيا السابقة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. يجب أن نتذكر هذه الأمكنة. ولقد تعلمنا تلك الدروس.

إننا نسعى الآن إلى كفالة أن ترتكز عمليات حفظ السلام على ولايات محددة وواضحة وذات أولويات، مع وجود جدول زمني واضح إن أمكن ذلك، وأن يجري دعمها بالموارد المالية والبشرية والتقنية المناسبة والكافية. إنني أتطلع إلى رئيس عمليات حفظ السلام الذي يتطلع إليّ بنظرة مريبة.

ولقد عملنا أيضاً على تكييف أعمال الأمم المتحدة لكفالة توفير حماية أفضل للسكان المدنيين الضعفاء وإحراز نتائج دائمة. هل أحرزنا النجاح؟ ليس دائماً. اليوم، يجب قياس نجاح الأمم المتحدة بمدى حماية المدنيين. فمصداقيتنا هنا على المحك.

إن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تبينان التحديات التي يجب أن نتصدى لها. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تظل حماية المدنيين أولوية لأصحاب الخوذ الزرق. بيد أن الوضع ليس تحت السيطرة – مثلما يدرك المجلس جيداً – ولا سيما في الشرق حسبما تبينه عودة أعمال العنف الفظيعة ضد المدنيين الذين تكلمت عنهم للتو – لاسيما ضد النساء وهن الأسهل.

إن تدريب الشرطة والجيش يجب أن يفضي إلى إعادة نشر قوات إنفاذ القانون في المناطق المحررة، بدون ترك فراغ أمني، وإلى استعادة سلطة الدولة الكونغولية، بما في ذلك في المضمار القضائي، بصورة دائمة في جميع أنحاء البلد.

أما في دارفور، فلم تكن الاعتداءات ضد المدنيين وليدة الصدفة. بل كانت تلك الاعتداءات منظمة، ووصفتها المحكمة الجنائية الدولية بأنها جرائم ضد الإنسانية. وفي مناخ الإفلات من العقاب السائد في تلك المنطقة المنكوبة، تواجه العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور اعتداءات متكررة، الأمر الذي يحول دون حماية المدنيين بشكل كاف، حتى في المخيمات. وعلى مجلس الأمن أن ينظر في كيفية الاستجابة لذلك الموقف.

وفضلاً عن الضرورة الرئيسية المتمثلة في حماية المدنيين. لابد أيضاً من وضع استراتيجيات خروج من الأزمة تضمن عودة دائمة للسلام، لا سيما فيما يتعلق بالتعافي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمعات التي كثيراً ما يعصف بها الصراع.

وفي مواكبة تلك التطورات، اتخذنا خطوات لتعزيز فعالية مجلس الأمن. والإصلاح يجري على قدم وساق. ولا بد لنا أن نرحب بذلك، وأن نحيي التزام الأمانة العامة، التي استطاعت أن تعتمد أسلوب العمل الجديد والعلاقات الجديدة التي يود المجلس أن يقيمها بين جميع الأطراف الفاعلة. ومع ذلك، لا يزال هناك عمل كثير.

وأشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة.ولا بد لنا أن نواصل عملنا لضمان وجود تسلسل قيادي أقوى في العمليات، الأمر الذي بدأ بالفعل، بغية تحسين العمليات بين البلدان المساهمة بقوات، وكذلك ضمان متابعة سياسية وعسكرية ومالية أكثر صرامة لعمليات حفظ السلام. وينبغي أن نحسن عملنا فيما يتعلق بالموارد وتنفيذ الميزانيات، كما قال سيلسو أموريم للتو، بالتأكد من أن المجلس، لدى اتخاذ قراراته، يملك فهماً سليماً لما تنطوي عليه من أثر عملياتي ومالي ولما سيؤول إليه مستقبل تلك القرارات. وينبغي أيضاً أن نستعرض العمليات وتوازنها وتكوينها وحجمها بشكل منتظم.

وعمليات حفظ السلام هي التعبير عن التزام المجتمع الدولي. وأود أن أثني على كل من هم في موقع المسؤولية عنها والمعنيين بها، والضحايا أحياناً. فهذه العمليات يجب أن ترسي سلاماً دائماً. من السهل قول ذلك، غير أنها ينبغي ألا تبقى إلى الأبد. من الضروري إذاً تأمين تلك الإنجازات وكفالة تنفيذ استراتيجية انتقال حقيقية.

لذلك، من الأهمية بمكان أن نعرف كيف ندير على نحو أفضل مرحلتي الانتقال والانسحاب في بعثات حفظ السلام. وعلى هذا المستوى أيضاً، بذلت جهود كبيرة في السنوات الأخيرة وكانت هناك نجاحات، تجلت في الانتقال التدريجي للمسؤوليات إلى السلطات الوطنية والانسحاب المنظم لعدد من عمليات حفظ السلام. وفي ذهني بوروندي وسيراليون وكمبوديا. وإذا ما واجهنا انتقادات مشروعة، فإننا ننسى النجاحات.

مع ذلك، لابد أن نحرز مزيداً من التقدم. ونحن نعول على لجنة بناء السلام، التي ورد ذكرها، للإتيان باستجابة للحاجة إلى ضمان أنشطة أفضل تنسيقاً للمجتمع الدولي في مراحل الخروج من الصراع. وقد يظن المرء أن انتهاء العملية يعني أن المشاكل انتهت. لقد بدأت المشاكل للتو.

إن الرهان على بناء السلام يجب أن يراعى منذ المراحل الأولى لإدارة الأزمة بغية استباق الشروط والآليات للخروج من الأزمة. وهذا ما يضطرنا اليوم إلى تقييم الأخطار المتصلة بالتهديدات الجديدة، مثل المخدرات والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة وحتى الفساد، التي من المرجح جداً أن تزعزع استقرار البلدان الهشة.

أخيراً، لا بد من الإشارة إلى أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في التفويض بعملية لحفظ السلام تتطلب

التزاماً راسخاً من جانب الدولة المضيفة. وهذا العقد السياسي يجب ألا ينتهي إلا باستعادة السلام الدائم. وليس من المقبول أبداً أن توجه حكومة ما إشعاراً إلى بعثة للأمم المتحدة أو أن تقرر بشأن انسحابها بدون تشاور، خصوصاً لو جرى ذلك بدون تقديم ضمانات موثوق بها بأنها قادرة على تولي المسؤولية. أعرف أن ذلك الأمر ليس بالسهل وأننا نواجه مواقف مماثلة.

هذه المناقشة، التي بادرت إلى تنظيمها، سيدي الرئيس، وسيعقبها بيان مهم، تتيح لنا فرصة أخرى لتأكيد التزامنا بحفظ السلام ورغبتا في تحسين فعاليته بصورة أكبر. وأود أن أؤكد لكم أن فرنسا لن تدخر جهداً في دفع عجلة تنفيذ خارطة طريقنا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة بصفتي الوطنية.

بعد الاستماع إلى أعضاء المجلس، والآراء القيمة التي أدلوا بها من خلال تجاربهم الخاصة، يمكني القول إن ذلك قد خدم الغرض من انعقاد هذه الجلسة بشكل جيد. لقد كان تبادل الآراء هذا مهما على نحو خاص بالنسبة لبلدي. فتركيا تقع عند ملتقى عدد من المخاطر والتهديدات التقليدية وغير المتناظرة، التي تغطي مساحة جغرافية واسعة تمتد من البلقان إلى الشرق الأوسط، ومن البحر الأسود والبحر المتوسط إلى القوقاز وآسيا الوسطى. لذلك، فإن تركيا تجد نفسها دائماً تتعامل مع الكثير من المسائل المتنوعة التي تؤثر على أمنها نفسها وغيرها، وهي تحاول المساعدة على تحقيق السلم والاستقرار في تلك المنطقة الشاسعة.

ونحن إذ نقوم بذلك، نعتمد، شأننا شأن العديد من الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، على طائفة واسعة من الأدوات، التي نلجأ إليها، مثل الوساطة، والدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام، وبناء السلام بعد انتهاء حالات التراع. وبالفعل أصبحت تركيا معروفة إلى حد كبير بجهودها النشطة في مجالات الوساطة والتيسير. وليس ذلك من قبيل المصادفة، فنحن نعتقد أن هذه الجهود الوقائية هي الوسيلة الأكثر فعالية والأفضل مردوداً لتسوية التراعات القائمة والمحتملة. ونحن نتمتع أيضاً بمزية نسبية وبالقدرة على القيام بذلك. ولذلك نحن نولي بناء قدرات المجتمع الدولي الوقائية وتحسينها أهمية كبيرة.

ومن ناحية أخرى، فيما يتعلق بالتراعات الجارية، نحن من أكبر البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة في العديد من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام العالمي. علاوة على ذلك، نحن نشارك بفعالية في طائفة واسعة من أنشطة بناء السلام، بما في ذلك مشاريع المساعدات الإنمائية، بهدف المساعدة في تهيئة الظروف المؤاتية لاستدامة السلام. وتلقي الدروس المستفادة من هذه الخبرات بعض الضوء على نقاشنا الدائر اليوم.

أولاً، إذا بدأنا بالدبلوماسية الوقائية، يحتاج المجتمع الدولي إلى تنسيق أنشطته على نحو أفضل. وبسبب طبيعة البيئة الأمنية الحالية المتعددة الأبعاد وغير القابلة للتجزئة، يحتاج كل أصحاب المصلحة إلى التعاون فيما بينهم، بادئين ذلك في إطار الأمم المتحدة نفسها. وعلى مجلس الأمن، بشكل خاص، أن يتواصل مع الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وأن يحسن الاستفادة من المزايا النسبية لكل واحد منهم، في سبيل تحقيق أهدافنا المشتركة.

ثانيا، يجب أن يكون نهج المجلس لتحقيق السلم والأمن ذا طبيعة أكثر شمولاً واستراتيجية. وحتى الآن كان هناك ميل إلى استخدام أدواتنا التشغيلية بطريقة أكثر تعاقبية في نظام الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام بعد انتهاء حالات التراع. لكن تجربتنا تدل على أن اتباع تسلل خطي أحادي الشكل مثل هذا يعيقنا في كل

مجال، ويؤدي إلى نشوء حالات من عدم الفعالية. علينا، بدلاً من ذلك، أن نكون قادرين على صياغة استراتيجية سياسية شاملة، تضع كل تلك الأدوات في إطار متكامل ومتسق. على سبيل المثال، يجب ألا يُنظر إلى الوساطة والتيسير باعتبارهما مجرد وسيلة للتوصل إلى بعض الاتفاقات. فمن المهم استدامة هذه الجهود طوال فترة تنفيذ اتفاقات السلام أيضاً.

وبالمثل، ينبغي ألا يكون حفظ السلام، الذي صار مهمة متزايدة التعقيد والضخامة، محصوراً في عمليات تحقيق الاستقرار التي تقوم بها قوات الشرطة والجيش. فمن أجل كفالة النجاح الدائم، يجب أن يكون لولايات حفظ السلام منظور مبكر وطويل المدى لبناء السلام. وفي هذا الصدد، يجب أن توضع في الحسبان الصلات الحرجة بين الأمن والتنمية، أو بين حقوق الإنسان والديمقراطية والأمن. ويجب معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في وقت مبكر من أجل تهيئة الظروف المؤاتية لاستدامة السلام والاستقرار. وبالمثل، يجب تحسين القدرات المدنية الضرورية فيما يتعلق بالحكم الرشيد، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والبشرية، على المستويين الوطني والدولي.

وأخيراً، يجب أن نعترف بأننا نعمل في بيئة أمنية آخذة في التطور وإلى حد ما غير قابلة للتنبؤ بها. وفعلا تتغير المخاطر والتهديدات التي تواجهنا بشكل دائم، ما يتطلب منا تكييف إجراءاتنا واستجاباتنا وفقاً لذلك. وبالرغم من الجهود المبذولة، فإن المجلس قد كشف حتى الآن عن بطئه إلى حد ما في التكيف مع الظروف المتغيرة.

ولتلافي هذا القصور، يحتاج المجلس إلى تفاعل أكثر مع البلدان غير الأعضاء، وعلى نحو يتسم بالشفافية وبالنظرة إلى الأمام. وينبغي أيضاً للمجلس أن يهيئ لنفسه قدرات الإنذار المبكر والتقييم، فضلاً عن آليات مرنة للحصول على الموارد. وهناك العديد من المواضيع ذات الصلة التي يمكننا مناقشتها في هذا السياق، لكن بسبب ضيق الوقت، اسمحوا لي بالتوقف هنا، آملاً أن يساعد هذا الاجتماع في إضفاء الحيوية على جهود المجلس في مجال السلم والأمن.

ما من شك، ونحن نمخر في المياه غير المطروقة للقرن الحادي والعشرين، في أننا نحتاج إلى مجلس أكثر فعالية للاضطلاع بمسؤوليته الأساسية المتمثلة في المحافظة على السلم والأمن الدوليين. وقد أظهرت مناقشة اليوم أن تحقيق هذا الهدف المشترك أمر في متناول اليد حقا. لكننا نحتاج الآن إلى اتخاذ الخطوات الضرورية الملموسة لتحويل ذلك إلى حقيقة ماثلة. وستظل تركيا على الدوام شريكاً يستطيع المجلس والمجتمع الدولي التعويل عليه في هذا المسعى العادل والنبيل.

الآن أستأنف مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

معروض على المجلس نص بيان يقدمه الرئيس باسم المجلس بشأن اجتماع اليوم. أشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيمة في هذا البيان. ووفقاً للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يوافقون على البيان، الذي سيصدر بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز (S/PRST/2010/18).

تقرر ذلك.

الرئيس: أود أن أشكر كل رؤساء الدول والحكومات، والوزراء، والأمين العام، على إسهاماتهم في هذه الجلسة الهامة.

بذلك يكون المجلس قد اختتم مداولاته.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.